

منظومة في علم المنطق

للعلامة / محنضُ بابه بنامير الديمانى الشنقيطي

- ١ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِالْعَقْلِ مَنْ
٢ صَلَّى وَسَلَّم عَلَى خَيْرِ الْعِبَادِ
٣ وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ عِلْمٌ يُنْدَبُ
٤ فَهُوَ مِنَ الْفَرْضِ الْكِفَائِيِّ عَلَى
٥ وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ رَأَوْا تَحْرِيمَهُ
٦ وَهَذَا أَنَا آتِي بِمُعْظَمِ الْمُهِمِّ
٧ وَعَيْرُهُ نَادِرُ الْإِسْتِعْمَالِ
٨ وَبَعْضُ مَا آتِي بِهِ لَا كُلُّهُ
٩ كَنْظِمِ الْإِخْضَرِيَّ أَوْ كَنْظِمِ
- وَمَنْ بِالْإِيمَانِ أَعْظَمَ الْمِنَّةِ
مَنْ نُورُهُ الْبَاهِرُ لِلْعُقُولِ بَادٍ
تَحْصِيلُهُ وَقَالَ قَوْمٌ يَجِبُ
قَوْلٌ وَقَوْلُ النَّدْبِ فِيهِ قَدْ عَلَا
أَبَى الَّذِينَ حَقَّقُوا تَسْلِيمَهُ
مِنْهُ وَذَلِكَ كَافٍ إِنْ هُوَ فُهِمَ
وَهُوَ مَعَ ذَا شَاغِلٍ لِلْبَالِ
مِنْ نَظْمٍ مَنْ سَبَقَنِي أَقُولُهُ
مُكَبَّلٌ لَهُ وَذَا لِعَمِّي

الكلام على شرح الحمد والشكر والصلاة والسلام

- ١٠ وَشَرِّحْ مَا بِهِ يُصَدَّرُ الْكَلَامُ
١١ مِنَ الْمُهِمِّ وَأَنَا أَذْكَرُ مَا
١٢ وَالْحَمْدُ فِي الشَّرْعِ مِنَ الشُّكْرِ أَعْمُ
١٣ فَالْحَمْدُ فِيهِ كُلُّ فِعْلٍ ذِي دَلَالَةٍ
١٤ أَوْصَلَهَا إِلَيْكَ أَوْ إِلَى سِوَاكَ
١٥ وَالْحَمْدُ بِالْقَوْلِ وَبِالْفِعْلِ يَكُونُ
١٦ وَالشُّكْرُ أَنْ تَصْرِفَ مَا مِنْ نِعْمَةٍ
١٧ وَهُوَ يَخْصُلُ بِمَا الْحَمْدُ خَصَلَ
١٨ وَالشُّكْرُ فِي اللَّعَةِ يُشْرَحُ بِمَا
١٩ وَلَا تَعْلُقَ لِشُّكْرِ اللَّعَةِ
٢٠ وَالْحَمْدُ فِي اللَّعَةِ وَصَفٌ بِالْجَمِيدِ
٢١ وَبِاللِّسَانِ لِإِسْوَى اللِّسَانِ
٢٢ فَشُكْرُهَا أَعْمٌ مِنْهُ مَوْرِدًا
٢٣ وَالْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ غَيْرِ الْإِخْتِيَا
٢٤ فَالْمَدْحُ مِنْهُ مُطْلَقًا أَعْمُ
٢٥ وَقَسَمُ الْإِخْتِيَارِيِّ مَحْمُودُ الطَّبَّاعِ
٢٦ لَا مَا حَكَى رَشَاقَةً فِي قَدِّ
- بِاللَّفْظِ حَمْدٍ وَصَلَاةٍ وَسَلَامٍ
ذَكَرَهُ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
وَلَا يَكُونَانِ لِغَيْرِ ذِي نِعَمٍ
لَهُ عَلَى تَعْظِيمِ مُوَصَّلِ الْإِلَى
فَهُوَ مَحْمُودٌ عَلَى هَذَا وَذَلِكَ
وَبِسُكُوتِ الْمُحِبِّتَيْنِ وَالشُّكُونِ
إِلَيْكَ كَانَ وَاصِلًا فِي الطَّاعَةِ
بِهِ وَيَحْتَصُّ بِمَا لَكَ وَصَلَ
فِي شَرِّحِ حَمْدِ الشَّرْعِ قَدْ تَقَدَّمَ
وَالْحَمْدُ فِي الشَّرْعِ بِغَيْرِ النِّعْمَةِ
— لِإِخْتِيَارِيِّ مِنَ الْمُعْظَمِ
يَكُونُ دُونَ الشَّرْطِ لِلْإِحْسَانِ
وَعَكْسُ ذَلِكَ فِي الْمُتَعَلِّقِ بَدَا
رِيٍّ بِمَدْحٍ لَا لِحَمْدٍ دُعِيًّا
وَالْوَصْفُ بِالْأَمْرِ الْقَبِيحِ ذَمٌّ
يَدْخُلُ فِيهِ كَشَجَاعَةِ الشُّجَاعِ
وَحُسْنِ نَعْرِ وَاحْمِرَارِ الْحَدِّ

- ٢٧ وَقَبِيدُ كَوْنِ الْوَصْفِ مِنْ مُعْظَمِ
 ٢٨ وَمَوْرِدُ الْحَمْدِ أَوْ الشُّكْرِ مَحَلٌّ
 ٢٩ وَالْمُتَعَلِّقُ لِكُلِّ مِنْهُمَا
 ٣٠ أَمَّا صَلَاةُ ذِي الْجَلَالِ فَهِيَ
 ٣١ وَهِيَ لِأَنْبِيَائِهِ تَكْرِيمٌ
 ٣٢ وَمُؤْمِنُ الْعِبَادِ وَالْمَلَائِكَةُ
 ٣٣ وَهُمْ لِأَنْبِيَائِهِ يَطْلُبُونَ إِنْ
 ٣٤ تَسَلِيمَ رَبِّهِمْ لَهُمْ مِنْ كُلِّ مَا
 ٣٥ وَحَصَلَ التَّشْرِيفُ مِنْهُ لَهُمْ
 ٣٦ فَذُو الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ لَا يُرِيدُ

الكلام على كون العقل أشرف قوى النفس البشرية

- ٣٧ وَالْعَقْلُ قُوَّةٌ مِنْ أَشْرَفِ قُوَى
 ٣٨ وَهُوَ آلَةُ الْمَعَارِفِ الَّتِي
 ٣٩ فَالْكُلُّ حَاصِلٌ بِهِ لِلنَّفْسِ
 ٤٠ فَهُوَ نُورٌ تُدْرِكُ النَّفْسُ الْعُلُومَ
 ٤١ سَاعٍ بِطَاعَةِ دَوَاعِي الْعَضْبِ
 ٤٢ وَهِيَ قُوَى قَدْ خُلِقَتْ لِلنَّفْعِ
 ٤٣ وَعَقْلُ ذِي الْعَقْلِ الْمُطَاعِ يَزِدُّ
 ٤٤ وَهُوَ إِلَى طَاعَةِ رُسُلِ اللَّهِ
 ٤٥ وَالْوَهْمُ إِنْ آنَسَ مَا تَعَلَّقَا
 ٤٦ كَجِلْمٍ أَوْ تَعَمُّفٍ أَوْ جُودٍ
 ٤٧ وَإِنْ يَكُنْ مُسْتَنِدًا إِلَى الْخَيْرِ
 ٤٨ فَهُوَ وَهْمٌ كَاذِبٌ وَالْكَاذِبُ
 ٤٩ وَمَا لَهُ مُحْتَرَعَاتُ الْأَخْيَلَةِ
 ٥٠ كَنَيْلِ لَدَاتٍ مِنَ الْأَكْدَارِ
 ٥١ وَالْإِبْتِلَاءُ بِكُلِّ دَاءٍ مُعْضَلٍ
 ٥٢ وَالْحُبِّ وَالْإِجْلَالِ مِنْ كُلِّ الْوَرَى
- تُفُوسِنَا وَأَفَةُ الْعَقْلِ الْهَوَى
 لِلْعُلْمَا وَالْحُكَمَاءِ حَصَلَتْ
 بِعَوْنٍ وَهَمٍّ أَوْ بِعَوْنِ حَسٍّ
 بِهِ مُخَالِفٌ لِذَاعِيهِ مَلُومٌ
 وَالْوَهْمُ وَالشَّهْوَةُ نَحْوُ الْعَطْبِ
 لَكِنَّهَا مُحْتَاجَةٌ لِلرِّدْعِ
 هَذِي الْقُوَى عَنِ كُلِّ مَا لَا يَنْفَعُوا
 يَدْعُو فَلَيسَ مُسْعِدًا إِلَّا هِيَ
 بِذِي وُجُودٍ خَارِجِيٍّ صَادِقًا
 آنَسَهُ مِنْ رَجُلٍ مَوْجُودٍ
 أَحْيَلَةَ ذَاتِ انْقِيَادٍ لِلطَّبَاغِ
 مِنْهُ بِأَكْثَرِ النُّفُوسِ لَاعِبٌ
 تُوجِدُ فِي الْأَذْهَانِ لَا وُجُودَ لَهُ
 كَامِلَةَ الصَّفَاءِ فِي ذِي الدَّارِ
 لَا يَرْتَجِي الشِّفَاءَ مَنْ بِهِ ابْتُلِيَ
 وَالْبُغْضُ مِنْ كُلِّ الْوَرَى وَالْإِزْدِرَاءُ

- ٥٣ وَعَذِرْ كُلَّ الْأَصْدِقَاءِ بَعْدًا
٥٤ وَنَحْوِ ذَا مِنْ مُبْهَجٍ أَوْ مُزْعَجٍ
٥٥ وَالْعَاقِلُ الْمُصْغِي لِدَاعِيِ الْخَالِقِ
٥٦ إِذْ لَا يَرَى فِي الْعَمَلِ الْإِسْلَامِي
٥٧ لَا جَارِحِيَّهِ وَلَا قَلْبِيَّهِ
٥٨ فَمَنْ إِلَى الْأَوْهَامِ عَاشَ ذَا انْتِقِيَا
٥٩ بَلْ هُوَ ذُو حَبْلِ وَذُو ابْتِدَاعِ
٦٠ وَاتَّبِعِ السُّنَّةَ فِي كُلِّ عَمَلٍ
٦١ وَارْضَ عَنِ الْبَرِّ الْحَكِيمِ وَثِقِ
٦٢ وَاتَّقِ حُبَّ الْخُطُوبِ الْعَاجِلَةِ
٦٣ فَالْبَعْضُ مِنْهَا نَالَ جَاهًا وَغَنَى
٦٤ وَالْبَعْضُ لَمْ يَنْلِ سِوَى الْأَمَالِ
٦٥ فَذَاكَ قَدْ شَغَلَهُ مَا وَجَدَهُ
٦٦ وَشَغَلَتْ ذَا صُورَةَ الظَّلَالِ
٦٧ وَأَحْمَقُ النَّاسِ امْرُؤٌ لِمَا لَا
٦٨ وَمُشْتَرٍ مَدْرَةٌ بِجَوْهَرَةٍ
٦٩ وَالْكُلُّ عَنِ حَقِيقَةِ السَّعَادَةِ
٧٠ فَهُوَ لِسُبُلِ الْهَالِكِينَ سَالِكُ
٧١ إِلَّا إِذَا بِالضَّرَرِ الْجِنَايَةِ
٧٢ وَلَيْسَ بِالْعَاقِلِ مَنْ لِلْمَوْتِ
٧٣ وَلَا يَتِمُّ الْفَضْلُ لِلْعَاقِلِ دُونَ
٧٤ وَعَدَمِ التَّوْفِيقِ يَفْتَضِي الرُّكْلَ
٧٥ وَعِلْمُ كُلِّ عَاقِلٍ مُوَفَّقٍ
٧٦ فَهُوَ لَهُ مِنْ خَطَا الْفِكْرِ يُرَى
٧٧ كَمَا يَقِي مِنْ خَطَا اللِّسَانِ

الكلام على التعريف بواضع علم المنطق

- ٧٨ وَوَأَضِعُ الْمَنْطِقَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَرْسُطُوطَالِيَسَ كَبِيرُ الْحُكَمَاءِ

- ٧٩ وَكَانَ فِيمَا ذَكَرُوا مِنْ مُؤْمِنٍ
٨٠ بَلْ كَانَ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ
٨١ لِذَلِكَ سَمَّاهُ ذُؤُورًا سَكَنِي أَثِيهِ
٨٢ وَبَعْضُ مَا الْبُطْلَانُ فِيهِ مُتَضَخٌ
٨٣ وَمَا بِهِ وَصَفَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ
٨٤ وَلَيْسَ مِمَّنْ يَنْتَمِي لِإِلْسَامَا
٨٥ أَعْنِي ابْنَ سَيْنَا الْفَيْلَسُوفَ وَأَبُوهُ
٨٦ وَالشَّيْخُ قَدْ تَرَكَ قَبْلَ الْمَوْتِ مَا
٨٧ وَهُوَ لِحَقِيَّةِ مَا الشَّرْعُ أَتَى
٨٨ فَلْتَرْجِعِ انْ رُمْتَ لِيذَا أَنْ تَعْرِفَا
٨٩ وَتَجْلُ رُشْدٍ أَحَدُ الْأَعْلَامِ
٩٠ فَرُدُّهُ عَلَيْهِ لَيْسَ بِصَوَابٍ
- زَمَانِهِ وَلَمْ يَكُنْ بِوَثْنٍ
يَنْهَى الْفُضَاةَ مِنْ بَنِي يُونَانَ
نَا مِنْ بَنِي يُونَانَ ابْنِ يَافِثِ
مَنْ الَّذِي نُقِلَ عَنْهُ لَمْ يَصِحْ
وَمَنْ قَدْ اقْتَفَوْهُ لَمْ يُسَلِّمْ
عَلَيْهِ الشَّيْخُ الرَّئِيسُ الْأَسْمَى
مِمَّنْ إِلَى الْفِرْقَةِ تِلْكَ نَسَبُوهُ
كَانَ عَلَيْهِ لِيَمُوتَ مُسْلِمًا
بِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْجَزَاءِ أَثَبَتَا
إِلَى كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِالشِّقْمَا
وَلَيْسَ مِثْلَ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ
وَالْعَفْوُ مَرْجُوٌّ إِنْ انْتَفَى الثَّوَابُ

الكلام على التعريف بالموضوع وبيان موضوعات بعض الفنون، والتنبيه على أن

الحيثية قد تكون حيثية إطلاق، وقد تكون حيثية تقييد

- ٩١ وَلِفُنُونِ الْعِلْمِ مَوْضُوعَاتٌ
٩٢ وَالْقَصْدُ بِالْمَوْضُوعِ مَا يُبْحَثُ عَنْ
٩٣ وَلَوْ عَنِ الْعَوَارِضِ الْعَرِيبَةِ
٩٤ وَالْعَارِضُ الدَّائِي لِلشَّيْءِ بِدُونِ
٩٥ وَلِلْمَسَاوِي وَالْأَعْمِ ذِي الدُّخُولِ
٩٦ وَهَكَذَا إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَمْثَلَةَ
٩٧ فَهَمْ صَحِيحٌ أَوْ كَلَامٌ مُسْتَقِيمٌ
٩٨ وَمَا لَهُ مِنْ ضَحِكٍ قَدْ اقْتَضَى
٩٩ وَمَا اقْتَضَتْهُ الْحَيَوَانِيَّةُ مِنْ
١٠٠ وَالْعَارِضُ الْعَرِيبُ مَا تَبَيَّنَا
١٠١ أَوْ خَارِجٌ لَهُ خُصُوصٌ أَوْ عُمُومٌ
١٠٢ حَرَارَةُ الْمَاءِ لِنَارٍ قَدْ دَنَا
١٠٣ وَمَا مِنَ الْكَذِبِ كَانَ عَارِضًا
- مُخْتَلِفَاتٌ مُتَنَوِّعَاتٌ
عَارِضِ الدَّائِي فِيهَا فَاسْمَعَنْ
بُحْثٌ فِي الْعُلُومِ لآخْتَلَطَتْ
وَاسِطَةَ عُرُوضُهُ طَوْرًا يَكُونُ
عُرُوضُهُ طَوْرًا يَكُونُ ذَا خُصُولِ
لِلْعَارِضِ الدَّائِي الْأَمْثَلَةَ لَهُ
قَدْ اقْتَضَاهُ عَقْلُ الْإِنْسَانِ السَّلِيمِ
فَهَمْ لِمَا مِنَ الْأُمُورِ غَمَضَا
تَحَرُّكٌ لِلْمَرَّةِ بِالْقَصْدِ يَعْنُ
عُرُوضُهُ لِأَجْلِ أَمْرٍ بَايْنَا
وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ عِنْدَهُمْ
إِنَاءُهُ مِنْهَا فَأَحَمَتِ الْإِنَا
لِلْمَرَّةِ إِنْ لِلشَّعْرِ صَارَ قَارِضَا

- ١٠٤ وَمَا مِنَ الْفَسَادِ فِي اللِّسَانِ
١٠٥ لِكُونَ مُشْئِمِهِمْ قَدْ صَارَا
١٠٦ وَلَيْسَ يُعْنَى هَهُنَا بِالذَّاتِي
١٠٧ وَجَعَلَ الذَّاتِي بَعْضُ مَنْ خَلَا
١٠٨ لِأَنَّهُ لِلْفِظَةِ الذَّاتِ نُسَبُ
١٠٩ وَحَيْثُ شَاعَ الْخَطَأُ الْمُسْتَعْمَلُ
١١٠ حَتَّى عَدَا إِلَى الْفُهْمِ أَقْرَبَا
١١١ وَالْبَعْضُ لِلْخَطَا فِي الذَّاتِي قَدْ
١١٢ فَذَاتُ فِي اللُّغَةِ لِلصَّاحِبَةِ
١١٣ وَالتَّاءُ فِيهِمَا تُعَدُّ تَاءً تَا
١١٤ أَمَا مَجِيءُ الذَّاتِ لِلْحَقِيقَةِ
١١٥ وَالْخَطَأُ الرَّاجِعُ لِاصْطِلَاحِي
١١٦ وَقِيلَ إِنَّ ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَذَا
١١٧ وَمُقْتَضَى الْقِيَاسِ فِيهِ ذَوَوِي
١١٨ وَقِيلَ ذَاوِيٌّ وَبَعْضُ مَنْ مَضَى
١١٩ وَقِيلَ إِنَّ الذَّاتَ تَحْكِي الْأُخْتَا
١٢٠ إِذْ قَدْ رَأَى التَّنْائِثَ بِالصِّغَةِ لَا
١٢١ وَالْبَحْثُ فِي الْفِقْهِ لَدَى مَنْ عَرَفُوا
١٢٢ مِنْ حَيْثُ تَعَرَّضُ لَهَا الْإِبَاحَةُ
١٢٣ لَا حَيْثُ إِنَّهَا أُمُورٌ حَادِثَاتُ
١٢٤ وَفِعْلُ تَالِي الدِّكْرِ حَادِثٌ تَلَا
١٢٥ وَالْقَصْدُ بِالْأَفْعَالِ مَا صَدَقَتْ
١٢٦ فَالتَّنْدُبُ وَالتَّحْرِيمُ عَارِضَانِ
١٢٧ وَلَوْ أُرِيدَ هَهُنَا بِالْفِعْلِ مَا
١٢٨ عَرَضَتْ الْأَحْكَامُ لِلْمَفْهُومِ
١٢٩ فَذَلِكَ التَّحْرِيمُ وَالتَّنْذِيَةُ
١٣٠ بَلْ عَرَضَا لِلْفِعْلِ لَمَّا كَانَا
- عَرَضَ لِلْمُشْئِمِ مِنْ عَسَانِ
مِنَ الْمُجَاوِرِينَ لِلنَّصَارَى
مَا عِنْدَ ذِكْرِ الْكُلِّيَّاتِ يَأْتِي
مِمَّا يُعَدُّ خَطَأً مُسْتَعْمَلًا
وَالتَّاءُ فِي التَّسْبِ حَذْفُهَا يَجِبُ
بَيْنَ الَّذِينَ عَلِمُوا وَجَهَلُوا
مِنَ الصَّوَابِ كَانَ مِنْهُ أَصْوَابَا
نَفَى فَلَيْسَ عِنْدَهُ بِمُنْتَقَدُ
تَجِيءُ طَوْرًا وَتَجِيءُ لِلَّتِي
نَيْثٌ وَفِي التَّسْبِ ذِي لَنْ تُثَبَّتَا
فَلَا يُرَى أَصْلُ لَهُ فِي اللُّغَةِ
لَيْسَ لِلْمُسْتَعْمَلِ مِنْ لَاحِي
تَ مَا لِهَ أَصْلَانِ لِلذَّاتِي دَا
بِفَتْحِ الْأَوَّلِينَ مِثْلُ نَوَوِي
مِنَ الْأَيْمَةِ لَذَا الْقَوْلِ ارْتَضَى
وَالْبِنْتُ وَالْبَعْضُ أَبَاحَ حَذْفَ التَّاءِ
بِالتَّاءِ فِي أَمْثَالِ هَذِي حَاصِلَا
هُوَ عَنِ أَفْعَالِ الَّذِينَ كُفِّفُوا
وَالْحَنْتُمْ وَالتَّحْرِيمُ وَالْكَرَاهَةُ
فَالْبَحْثُ عَنْ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ آتِ
مَثَلُوهُ حَادِرًا أَوْ مُرْتَلَا
عَلَيْهِ كَالْعَضْبِ وَكَالصَّدَقَةِ
لِهَذِهِ وَذَلِكَ ذَاتِيَّانِ
مِنْ فِعْلِ مَنْ قَدْ كُفِّفُوا قَدْ فُهِمَا
لِأَجْلِ ذِي الْخُصُوصِ لَا الْعُمُومِ
لَمْ يَعْضَا لِلْفِعْلِ لِلْفِعْلِيَّةِ
بَلْ عَرَضَا لِلْفِعْلِ لَمَّا كَانَا

- ١٣١ وَالْفِعْلُ مِنْ دَيْنٍ وَمَا كَذَيْنٍ
١٣٢ وَلَيْسَ غَيْرُ الْعَالِمِ التَّحْرِيرِ
١٣٣ فَهُوَ مِنْ أَعْمَضِ أَبْوَابِ الْعُلُومِ
١٣٤ وَالْبَحْثُ فِي التَّصْرِيفِ وَالتَّحْوِيلِ
١٣٥ مِنْ حَيْثُ يَعْزُضُ لَهَا الْإِغْلَالُ
١٣٦ أَوْ حَيْثُ تُبْنَى تَارَةً وَتُعْرَبُ
١٣٧ أَمَا إِذَا أُفْرِدَتِ الْكَلِمَةُ
١٣٨ فَلَا يُقَالُ فِي سِوَى الْمُرَكَّبَةِ
١٣٩ وَالْبَحْثُ فِي الْمَنْطِقِ يَا صَدِيقِي
١٤٠ مِنْ حَيْثُ يُوصَلُ إِلَى الْمَجْهُولِ
١٤١ فَالرَّسْمُ إِنْ فِي ذَهْنِ شَخْصٍ يَرْتَسِمُ
١٤٢ وَالْحُكْمُ بِالْمَطْلُوبِ يَحْصُلُ
١٤٣ وَرَبَّمَا اتَّخَذَ مَوْضُوعًا وَكَانَ
١٤٤ مِثْلُ كِتَابِ رَبَّنَا الْمَجِيدِ
١٤٥ فَذَا بِالْفَاقِظِ الْكِتَابِ يُعْنَى
١٤٦ وَقَدْ أَتَى الْإِطْلَاقُ لِلْحَيْثِيَّةِ
١٤٧ فَمَا حَكَى الْإِنْسَانُ مِنْ حَيْثُ هُوَ
١٤٨ وَمَا حَكَى الْإِنْسَانُ مِنْ حَيْثُ

الكلام على شرح التصور والتصديق والحكم

- ١٤٩ أَمَا التَّصَوُّرُ فَالْإِذْرَاكُ لِذَا
١٥٠ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتٍ لِنِسْبَةٍ وَلَا
١٥١ وَالْقَصْدُ بِالنِّسْبَةِ مَا مِنْ اتِّصَافٍ
١٥٢ أَوْ مَا يُرَى بَيْنَ مُقَدِّمٍ وَتَأَلٍ
١٥٣ فَكُلُّ ذَا يَكُونُ قَبْلَ الْحُكْمِ
١٥٤ وَلَا يُعَدُّ الشَّكُّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
١٥٥ وَالظَّنُّ حُكْمٌ عِنْدَهُمْ وَالْجَزْمُ
١٥٦ فَالْحُكْمُ إِجَابِيٌّ أَوْ سَلْبِيٌّ
- تِ أَوْ لِمَعْنَى مِثْلُ وَوَدِّ وَشَدَا
نَفِي لِمَا مِنْهَا أَنْتِفَاءً جَلَا
يُثْبِتُهُ مُثْبِتٌ أَوْ يَنْفِيهِ نَافٍ
مِنْ اتِّصَالٍ أَوْ يُرَى مِنْ انْفِصَالٍ
إِذْرَاكُ ذِي الْحُكْمِ لَهُ بِالْجَزْمِ
حُكْمًا وَلَا وَهُمْ أَمْرِي قَدْ وَهَمَا
بِالْإِنْتِفَاءِ أَوْ بِالثُّبُوتِ حُكْمٌ
كِلَاهُمَا كَلْبِيٌّ أَوْ جُرْزِيٌّ

- ١٥٧ وَالسَّلْبُ وَالْإِجَابُ كَيْفُ الْحُكْمِ
 ١٥٨ وَخِسَّةُ الْكَمِّ هِيَ الْجُرْيِيَّةُ
 ١٥٩ وَالْحُكْمُ لِلتَّصَدِيقِ ذُو مُرَادَفَةٍ
 ١٦٠ كِلَاهُمَا لَهُ تَوْقُفٌ عَلَى
 ١٦١ تَصَوُّرُ الَّذِي عَلَيْهِ حُكْمًا
 ١٦٢ وَالنِّسْبَةُ الَّتِي هُنَا ذُكِرَتْ
 ١٦٣ مَعَ أَنَّ الْإِدْرَاكَ لِسَائِرِ النِّسْبِ
 ١٦٤ كِنِسْبَةِ تُدْعَى بِمَوْصُولِيَّةٍ

الكلام على شرح الإدراك والشعور والتخيل والتفكير

- ١٦٥ وَالنَّفْسُ إِنْ إِلَى تَمَامِ الْمَعْنَى
 ١٦٦ أَمَّا الشُّعُورُ فَهِيَ ابْتِدَاءُ حُصُولِ
 ١٦٧ وَحُكْمِنَا عَلَى الَّذِي لَمْ يَكُنْ
 ١٦٨ فَإِنْ يَكُنْ أَوْ كَانَ عِنْدَ ذَلِكَ
 ١٦٩ وَلْتَدْعُونَ حَرَكَةَ النُّفُوسِ
 ١٧٠ كَالِإِنْتِقَالِ مِنْ بِلَاطِ دَارِ
 ١٧١ وَلْتَدْعُهَا إِنْ تَكُ فِيهَا عَقْلًا
 ١٧٢ كَالِإِنْتِقَالِ مِنْ جَمَالِ صَنْعَةٍ

الكلام على انقسام العلم الحادث إلى تصور وتصديق وبيان ما يتوصل به إلى كل

منهما

- ١٧٣ وَالْعِلْمُ فِي التَّصَدِيقِ وَالتَّصَوُّرِ
 ١٧٤ فَالنَّظَرِيُّ مَا اخْتِجَ لِلتَّأْمُلِ
 ١٧٥ مِثْلُ تَصَوُّرِ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ
 ١٧٦ فَذَلِكَ الْجِسْمُ مُخَالَفٌ لِدَا
 ١٧٧ وَمِثْلُ حُكْمِنَا بِأَنَّ فِي السَّمَاءِ
 ١٧٨ وَحُكْمِنَا بِكَوْنِ هَذَا الْعَالَمِ
 ١٧٩ وَمَا إِلَى التَّصَدِيقِ كَانَ مُوَصَّلًا
 ١٨٠ أَمَّا الَّذِي يُوَصَّلُ لِلتَّصَوُّرِ

- إِمَّا ضَرُورِيٌّ وَإِمَّا نَظَرِيٌّ
 وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِي
 وَالرُّوحُ وَالْجِسْمُ الَّذِي لَهُ تَعَادُ
 فَلَا يُرَى فِيهِ وَعَاءٌ لِأَدَى
 شَمْسًا وَفِي بَعْضِ نَوَاحِي الْأَرْضِ مَا
 حَادِثًا أَيْ وَجَدَ بَعْدَ الْعَدَمِ
 يُعْرَفُ بِالْحُجَّةِ عِنْدَ مَنْ خَلَا
 فَهُوَ لَدَيْهِ بِالْمُعْرَفِ دُرِي

١٨١ وَبِالْقِيَاسَاتِ تَصِحُّ الْحُجَجُ إِذْ لِصَحِيحَاتِ الدَّعَاوِي تُنتَجِجُ

١٨٢ وَمِنْ قَضَا يَاسٍ ذِكْرُهَا سَوَفَ يَجِي كَوْنُ تَرْتِيبِ قِيَاسِ الْحَجَجِ

١٨٣ كَمِثْلِ تَرْكِيبِ الْمُعْرِفَاتِ مِنْ كَلِمَاتٍ ذِكْرُهَا سَيَاتِي

الكلام على شرح الدلالة وأقسامها، وانقسام اللفظ الدال بالوضع إلى مفرد ومركب، وانقسام المفرد إلى جزئي وكلي، وبيان الفرق بين علم الجنس واسم الجنس والتنبيه على أن علم الشخص لا ينقله تعدد وضعه عن جزئيته وعلى أن ما سوى العلم من المعارف وضع كلياً ويستعمل جزئياً إلا أن يكون في قوة النكرة كالمعرف بلام الحقيقة أو بالإضافة الجنسية وكالموصول الذي يراد به الجنس وعلى أن "بل" إن تلت جملة كانت حرف

ابتداء لا حرف عطف سواء ذكرت جزء الجملة أو حذف أحدهما

١٨٤ شَرَحُ الدَّلَالَةِ اصْطِلَاحًا وَرَدَا فِي كُتُبِ مَنْ خَلَوُ مِنْ اِعْلَامِ الْهُدَى

١٨٥ وَلَيْسَ شَرْحُهَا لَدَى الْمُحَقِّقِ يُعَدُّ مِنْ مَوْضِعِ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

١٨٦ وَهِيَ فَهْمُ الْأَمْرِ مِنْ أَمْرٍ وَلَوْ بِثُبُوتِ عِنْدَ الَّذِينَ قَدْ خَلَوْ

١٨٧ فَالْجَهْلُ بِاللُّغَةِ وَالْمَوَاضِعَةُ تَثْبُتُ لِلْأَمْرِ الدَّلَالَةُ مَعَهُ

١٨٨ وَاللُّغَوِيُّ لَيْسَتْ الدَّلَالَةُ لَدَيْهِ فَهَمًّا بَلْ هِيَ الْهُدَايَةُ

١٨٩ وَالْحَقُّ أَنَّ مَنْ لَهَا قَدْ شَرَحُوا بِالْفَهْمِ فِي تَعْبِيرِهِمْ تَسَامَحُوا

١٩٠ فَالْفَهْمُ لَيْسَ وَصَفَ مَا قَدْ دَلَّ بَلْ وَصَفَ الَّذِي فِيهِمْ مَا عَلَيْهِ دَلُّ

١٩١ وَحَرْفُ بَلْ لَيْسَ هُنَا بِحَرْفِ عَطْفٍ فَيُوجِبُ انْتِصَابَ وَصْفِ

١٩٢ فَهَوَ كَبَلٌ فِي (بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ) وَالْمُقَدَّرُ هُنَالِكَ هُمْ

١٩٣ فَأَرْجِعْ لِلآيَةِ الَّتِي فِيهَا بَدَا رَعْمُ اتِّخَاذِ اللَّهِ جَلًّا وَلَدَا

١٩٤ فَحَرْفُ بَلْ يَكُونُ إِنْ يَرِدُ فِي أَمْثَالِ ذَا لِلْإِبْتِدَاءِ لَا الْعَطْفِ

١٩٥ وَكُلُّ إِطْلَاقٍ لِمَلْزُومٍ عَلَى لَازِمِهِ يُرَى مَجَازًا مُرْسَلًا

١٩٦ وَلِلتَّجَوُّزِ هُنَا قَرِينَةٌ مِنَ الْجَلِيِّ أَنَّهَا عَقْلِيَّةٌ

١٩٧ وَالْقَصْدُ كَوْنُ الْأَمْرِ مِنْهُ يُفْهَمُ أَمْرٌ وَذَا لِلْفَهْمِ جَزْمًا يَلْزَمُ

١٩٨ وَلَفْظًا أَوْ سِوَاهُ مَا دَلَّ وَكُلُّ بَوْضَعٍ أَوْ بَعْمَلٍ أَوْ طَبَعٍ يَدُلُّ

١٩٩ وَاللَّفْظُ إِنْ عِنْدَ الَّذِي لَهُ سَمِعَ دَلَّ عَلَى مَجْمُوعٍ مَا لَهُ وَضِعَ

٢٠٠ فَذِي الدَّلَالَةِ مُطَابَقِيَّةٌ وَهِيَ عَلَى الْجُزْئِيِّ تَضْمِينِيَّةٌ

- ٢٠١ أَمَا إِذَا دَلَّ عَلَى مَا لَزِمَا
٢٠٢ فَذِي الدَّلَالَةِ لَدَى الأَعْلَامِ
٢٠٣ فَالسَّقْفُ جِسْمٌ دَافِعٌ عَنِ رَأْسِ
٢٠٤ وَجُزْءُهُ هَذَا السَّقْفِ طِينٌ أَوْ قَصَبٌ
٢٠٥ وَأَيْسَ يُمَكِّنُ وَجُودُ سَقْفِ دَارٍ
٢٠٦ فَالسَّقْفُ مَجْمُوعٌ وَجُزْؤُهُ الحَدِيدُ
٢٠٧ وَالْقَصْدُ بِالْوَضْعِ لَدَيْهِمْ جَعْلُ
٢٠٨ بِشَرْطِ أَنْ يَدُلَّ بِالنَّفْسِ عَلَيْهِ
٢٠٩ كَمَثَلِ قَوْلِكَ رَأَيْتُ أَسَدًا
٢١٠ وَاللَّفْظُ إِنْ بِالْوَضْعِ دَلَّ وَجِدَا
٢١١ فَذَلِكَ مَا قَدْ دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى
٢١٢ وَعَكْسُهُ الْمُفْرَدُ عِنْدَ مَنْ دَرَى
٢١٣ {فَمَفْهُمُ اشْتِرَاكِ الكُلِّيِّ
٢١٤ كَعَمْرِ وَكَأَسَامَةِ وَمَا
٢١٥ وَبَعْضُهُمْ رَجَحَ أَلَّا فَرَّقَ بَيْنَ
٢١٦ فَالْفَرَقُ أَمْرٌ مُدْعَى لِحِفْظِ
٢١٧ كَالْفَرَقِ بَيْنَ عَمْرٍ وَعَامِرٍ
٢١٨ فَالْعَلَمِيَّةُ تُرَى فِي عُمَرَا
٢١٩ وَالْكُلُّ جَاءَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ وَلَا
٢٢٠ وَالْمَنْعُ لِأَبَدٍ لَهُ مِنْ سَبَبَيْنِ
٢٢١ فَجَعَلُوا الأَوَّلَ مَعْدُولًا كَمَا
٢٢٢ وَفِي مَوَاضِعَ أَتَى أُسَامَةُ
٢٢٣ فَقَدْ أَتَى صَاحِبَ حَالٍ وَأَتَى
٢٢٤ كَاخْذِرُ أُسَامَةَ الَّذِي فِي الأَجْمَةِ
٢٢٥ وَهُوَ مِنْ تُعَالَةِ أَجْرًا لَا
٢٢٦ وَاعْتَبَرَ التَّشْخِصَ الدِّهْنِيًّا
٢٢٧ فَأَسَدٌ وَضِعَ لِلْمَاهِيَّةِ
- مَجْمُوعٌ مَعْنَاهُ الَّذِي تَقَدَّمَ
هِيَ الَّتِي تُنْمَى لِإِلْتِزَامِ
شَخْصٍ بِهِ اسْتَظْلًا حَرَّ الشَّمْسِ
يَكُونُ فِيهِ أَوْ حَدِيدٌ أَوْ حَشَبٌ
إِلَّا إِذَا وَجِدَ تَحْتَهُ جِدَارًا
وَلَا زِمَ السَّقْفِ جِدَارُهُ الشَّدِيدُ
لَفْظٌ عَلَى مَعْنَى لَهُ يَدُلُّ
لَا بِقَرِينَةٍ قَدْ انْضَمَّتْ إِلَيْهِ
يَرْمِي بِنَبْلِ لِلشُّجَاعِ قَاصِدًا
مُرَكَّبًا طَوْرًا وَطَوْرًا مُفْرَدًا
جُزْءٌ مِنَ المَعْنَى كَقَدْ جَاءَ المَلَا
وَهُوَ كُليًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى
كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ {
كَانَ لِشَخْصٍ أَوْ لِجِنْسٍ عِلْمًا
أَسَامَةَ وَأَسَدٍ وَمَا كَذِينَ
قَوَاعِدِ النَّحْوِ بِحُكْمِ لَفْظِي
بِالمُدْعَى مِنْ عَدْلِهِ المُقَدَّرِ
وَالثَّانِي فِي مَا كَأَسَامَةَ تُرَى
مَانِعٌ إِلَّا السَّبَبُ الَّذِي انْجَلَا
فَقَدَرُوا سَبَبًا آخَرَ لِذِينَ
قَدْ جَعَلُوا آخَرَ ذِينَ عِلْمًا
أَغْلَبُ مَا يَأْتِي بِهَا المَعْرِفَةُ
مُبْتَدَأً كَمَا بِهَا قَدْ نُعِنَا
فَإِنِّي سَمِعْتُ مِنْهُ هَمَّهُةً
تَأْمَنُ فَذَا هُوَ عَلَيْنَا مُقْبِلًا
مَنْ جَعَلُوا أُسَامَةَ جُزْئِيًّا
مَعَ اعْتِبَارِ وَحْدَةِ مُبْهَمَةِ

- ٢٢٨ أَمَّا أُسَامَةُ فَإِنَّ اللَّفْظَ قَدْ
 ٢٢٩ ذُوْنَ الْمُلَاحَظَةِ لِأَفْرَادِ
 ٢٣٠ وَالِاسْمِ إِنْ سُمِّيَ أَلْفُ رَجُلٍ
 ٢٣١ فَلَيْسَ ذَلِكَ عَنِ الْجُزْئِيَّةِ
 ٢٣٢ فَهُوَ عِنْدَ وَضْعِهِ فَاثْتَبَهُ
 ٢٣٣ وَلَيْسَ يُقْصَدُ سِوَى مَا اتَّحَدَا
 ٢٣٤ وَمَا مِنَ الْجُزْئِيِّ مَرَّةً بِالْحَقِيقِ
 ٢٣٥ أَمَّا الْإِضَافِيُّ مِنَ الْجُزْئِيِّ
 ٢٣٦ وَمَا سِوَى الْعَلَمِ مِمَّا عُدَّ فِي
 ٢٣٧ يُرَى لَدَى اسْتِعْمَالِهِ جُزْئِيًّا
 ٢٣٨ فَالْوَضْعُ فِيهِ ذُو عُمُومٍ وَلَمَّا
 ٢٣٩ وَيَنْبَغِي اسْتِثْنَاءُ مَا لَهُ حَصَلٌ
 ٢٤٠ أَوْ بِإِضَافَةٍ لِجِنْسٍ تُنْمَى
 ٢٤١ وَمَا مِنَ الْمَوْضُوعِ الْإِسْمِيِّ حَكَى
 ٢٤٢ وَالشَّرْطُ فِي الْإِضَافَةِ الْجِنْسِيَّةِ
 وَضَعٌ فِيهِ لِلْحَقِيقَةِ فَمَقْدٌ
 فَالْفَرْقُ عِنْدَهُمْ بِذَلِكَ بَادٍ
 بِهِ أَوْ أَلْفُ فَرَسٍ أَوْ جَمَلٍ
 بِنَاقِلٍ لَهُ إِلَى الْكُلِّيَّةِ
 يُوضَعُ لِذَاتِ الْمُسَمَّاتِ بِهِ
 بِهِ إِنْ الْوَضْعُ لَهُ تَعَدُّدًا
 قِيٍّ يُسَمَّى عِنْدَ أَهْلِ الْمَنْطِقِ
 فَهُوَ مَا انْدَرَجَ فِي كَلْبِيِّ
 كُتِبَ نُحَاتِنَا مِنَ الْمَعَارِفِ
 وَكَانَ عِنْدَ وَضْعِهِ كَلْبِيًّا
 كَانَ لَهُ الْوَضْعُ خُصُوصٌ عِلْمًا
 تَعْرِيفٌ لَفْظٌ بِالْحَقِيقِيِّ مِنَ (ال)
 كَائِنُ الْأَمِيرِ يَسْتَحِلُّ الظُّلْمًا
 ذَلِكَ لِتَنكِيرِ مَعَانِي ذَلِكَ
 عِنْدَ هُدَاتِنَا انْتَفَى الْعَهْدِيَّةِ

الكلام على كون المفرد المقسوم إلى كليّ وجزئي هو الاسم النحوي؛ لأن معناه مستقل عن غيره، وأما الفعل، فذهب بعض العلماء إلى أن ماهيته مركبة من الحدث والزمن فقط، ولا تدل على فاعلٍ معينٍ فهو كليّ دائمًا، للصحة حملة على كثير من الفاعلين، وذهب بعضهم إلى أن ماهيته مركبة من الحدث والزمن والنسبة إلى فاعلٍ معينٍ. فهو باعتبار الحدث كليّ، وباعتبار النسبة جزئيّ، وكذا باعتبار المجموع؛ لأن المركب من الكلي، والمشخص جزئي، وأما الحرف ففيل إنه ليس بكليّ ولا جزئي، إذ لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في مدخوله، ولذا لزم أن يذكر معه متعلقه لامتناع حصوله في الذهن دون المتعلق. والصحيح: أن الحرف موضوع وضعًا عامًا لنوع من النسبة؛ ليستعمل في كل فردٍ من هذا النوع معينٍ بخصوصه، فهو جزئي دائمًا، وليس معنى اتصافه بالجزئية أنه يوصف بها لفظًا، بل معنى اتصافه بها أن المتعلق لمعناه يتعقله جزئيًا لا كليًا.

٢٤٣ وَمَا مِنَ الْمُفْرَدِ مَرَّةً الْقِسْمُ لَهُ إِلَى الْقِسْمَيْنِ كُلُّهُ اسْمٌ

- ٢٤٤ وَاللَّفْظُ مَعْنَاهُ الَّذِي قَدْ دَلَّ
- ٢٤٥ فَهُوَ اسْمٌ وَإِنْ لَمْ يَفْتَرِنْ بِزَمَنِ
- ٢٤٦ أَمَّا إِذَا رَبَطَ مَعْنَى اللَّفْظِ بَيْنَ
- ٢٤٧ وَهُوَ بَيْنَ اسْمَيْنِ عِنْدَ الرَّبْطِ
- ٢٤٨ كَسِرْتُمْ مِنْ صَبَاحِ يَوْمِي إِلَى
- ٢٤٩ وَلَوْ صَحِبْتَ الْبَعْضَ مِنْ أَدِلًّا
- ٢٥٠ وَالْحَرْفُ لَا يُفِيدُ فِي الْمَنْصُوصِ
- ٢٥١ وَلَوْ أَفَادَ غَيْرُهُ كَانَ اسْمًا
- ٢٥٢ فَلَمْ تُفِدْ مِنْ هَهُنَا إِلَّا ابْتِدَا
- ٢٥٣ وَلَا نَتِهَايَهُ لِيَذَا الْغُرُوبِ لَا
- ٢٥٤ وَفِي أَفَادَتِ لِحُصُوصِ الْهَيْمَانِ
- ٢٥٥ وَفَهُمْ مَعْنَى الْحَرْفِ لَا يُمَكِّنُ دُونَ
- ٢٥٦ فَهُوَ مَوْضُوعٌ لِنَوْعِ نِسْبَةِ
- ٢٥٧ كَكُلِّ تَعْلِيلٍ يُرَى مُعَيَّنًا
- ٢٥٨ وَذَكَرُ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ شَرْطٌ مَا
- ٢٥٩ فَالْمُتَعَلِّقُ مَتَى مَا يُحْدَفِ
- ٢٦٠ وَمَا مِنَ الْمَعْنَى الْأَخْصِ يُفْهَمُ
- ٢٦١ وَذَلِكَ هُوَ مَعْنَى الْإِسْمِ كَابْتِدَا
- ٢٦٢ وَالْفِعْلِ لِلنِّسْبَةِ لَا يُفِيدُ فِي
- ٢٦٣ وَقِيلَ إِنَّ الْفِعْلَ دُونَ إِفَادَةِ
- ٢٦٤ فَنِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ لَهُ
- ٢٦٥ فَهُوَ عَنِ الْفَاعِلِ غَيْرُ مُسْتَقْلِنَ
- ٢٦٦ وَهُوَ مِنَ الْمَصْدَرِ مُشْتَقٌّ عَلَى
- ٢٦٧ وَذَلِكَ لَا نِزَاعَ فِي كَلِّيَّتِهِ
- ٢٦٨ وَالْحَرْفُ جُزْئِيٌّ وَفِي الْفِعْلِ خِلَا
- ٢٦٩ فَالْإِبْتِدَاءَاتُ الْمُعَيَّنَاتُ
- ٢٧٠ وَغَيْرُ الْإِبْتِدَاءِ مِثْلُ الْإِبْتِدَا
- عَلَيْهِ إِنْ عَنِ غَيْرِهِ اسْتَقْلَالًا
- وَفِعْلٌ إِنْ بِزَمَنِ يَفْتَرِنَ
- أَمْرَيْنِ فَهُوَ حَرْفٌ مَعْنَى دُونَ مَيْنِ
- يَرْبُطُ أَوْ فِعْلَيْنِ مِثْلَ الشَّرْطِ
- غُرُوبِهِ ذَا هَيْمَانٍ فِي الْقَلَا
- ذِي الْقَلَوَاتِ الْبَيْدِ لَمْ أَضِلًّا
- مِنَ الْمَعَانِي غَيْرِ ذِي حُصُوصِ
- مَعْنَاهُ مِنْ مَعْنَى الْحُرُوفِ أَسْمَى
- ذَا السَّيْرِ مِنْ ذَا الصُّبْحِ عِنْدَمَا بَدَا
- لِغَيْرِهِ كَانَتْ إِفَادَةٌ إِلَى
- حُصُوصِ ظَرْفِيَّةِ ذَلِكَ الْمَكَانِ
- ذَكَرُ الَّذِي بِهِ التَّعَلُّقُ يَكُونُ
- كَمَا أَتَى فِي كُتُبِ الْأَيْمَةِ
- أَوْ ابْتِدَا تَعْيِينُهُ تَبَيَّنَا
- مِنَ التَّعْيِينِ رَأُوهُ لِأَزْمَا
- فَالْفَهُمْ مَعْنَى الْحَرْفِ جَزْمًا يَنْتَفِي
- مِنْهُ لَهُ الْمَعْنَى الْأَعْمُ يَلْزَمُ
- لَمْ يَكُ عِنْدَ وَضْعِهِ مُقَيَّدَا
- مَذْهَبِ جُمْهُورِ هُدَاةِ السَّلَفِ
- لِحَدَثِ وَزَمَنِ وَنِسْبَةِ
- تُعَدُّ فِي الْمَفْهُومِ مِنْهُ دَاخِلَهُ
- وَذَلِكَ عَنِ بَعْضِ الْأَيْمَةِ نُقِلَ
- مَذْهَبِ ذَا الْمَلَا وَغَيْرِ ذَا الْمَلَا
- لِأَنَّ كُلًّا جَازِمٌ بِاسْمِيَّتِهِ
- فَ عَنْ نَحَارِيرِ الْهُدَاةِ نُقِلَا
- لَا شَكَّ أَنَّ هُنَّ جُزْئِيَّاتُ
- مِمَّا لَهُ وَضَعُ الْحُرُوفِ قَدْ بَدَا

الكلام على الاشتراك والترادف والانفراد والتخالف والتواطؤ والتشكيك

- ٢٧١ وَالْمُفْرَدُ الْكُلِّيُّ قَدْ يَتَّحِدُ ثُمَّ لِمَعْنَاهُ يُرَى تَعَدُّ
 ٢٧٢ وَرُبَّمَا ظَهَرَ فِي أَفْرَادِهِ تَفَاوُثُ الْمَعْنَى مَعَ اتِّحَادِهِ
 ٢٧٣ فَذَا لَدَى الْهُدَاةِ بِالْمُشَكِّكَ يُدْعَى وَيُدْعَى ذَاكَ بِالْمُشْتَرِكِ
 ٢٧٤ وَمَا اسْتَوَتْ أَفْرَادُهُ فِي الْمَعْنَى بِالْمُتَوَاطِئِ لَدَيْهِمْ يُعْنَى
 ٢٧٥ وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ لِدَا تَعَدُّ وَلَا لِذَاكَ فَهُوَ الْمُنْفَرِدُ
 ٢٧٦ وَالْإِنْفِرَادُ عَكْسُهُ التَّخَالُفُ وَالِاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

الكلام على انقسام المفرد الكلي إلى جنسٍ ونوعٍ وفصلٍ وخاصةٍ وعرضٍ، والتنبيه

على الفرق بين الذاتي والعرضي

- ٢٧٧ وَالْمُفْرَدُ الْكُلِّيُّ عِنْدَ مَنْ مَضَى يَكُونُ جِنْسًا وَيَكُونُ عَرْضًا
 ٢٧٨ أَوْ فَضْلًا أَوْ فَاعِلَةً مِنْ حَصٍّ أَوْ نَوْعًا فَذِي أَقْسَامِهِ فِيمَا رَأَوْا
 ٢٧٩ فَالْجِنْسُ مَا دَلَّ عَلَى جُزْءٍ مَا هِيَءِ اعْنِي جُزْءَهَا الْأَعْمَا
 ٢٨٠ أَمَا الَّذِي عَلَى الْمَسَاوِي دَلًّا فَهُوَ الَّذِي يُدْعَى لَدَيْهِمْ فَضْلًا
 ٢٨١ وَذَانِ جُزْءَانِ مِنَ الْمَاهِيَّةِ وَجُزْءَهَا يُوصَفُ بِالذَّاتِيَّةِ
 ٢٨٢ وَوَصَفُهَا الْأَعْمُ مِنْهَا الْعَرْضِي هُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِالْعَرْضِي
 ٢٨٣ أَمَا الَّذِي يُدْعَى بِفَاعِلَةٍ حَصٍّ فَهُوَ الْمَسَاوِي الْعَرْضِي وَالْأَخْصُ
 ٢٨٤ وَهَذِهِ عِنْدَهُمْ تَنْقِيسٌ لِمَا يُفَارِقُ وَمَا يُلَازِمُ
 ٢٨٥ وَإِنْ تُلَازِمَ فَالشُّمُولُ ذُو حُصُولٍ وَقَدْ تُفَارِقُ الَّتِي لَهَا شُمُولُ
 ٢٨٦ وَلَا يُعْرَفُ بِمَا مِنْهَا يُفَا رِقُ امْرُؤٌ أَرَادَ أَنْ يُعْرَفَا
 ٢٨٧ وَلِلْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ وَالْوَسْطِ يَنْقَسِمُ الْجِنْسُ لَدَى مَنْ قَدْ فَرَطُ
 ٢٨٨ وَأَبْعَدُ الْكُلِّ الْمَقُولَاتُ الَّتِي تُدْعَى مِنَ اجْنَاسِ الَّتِي قَدْ عَلَتْ
 ٢٨٩ وَالنَّوْعُ كُلِّيٌّ عَلَى مَجْمُوعِ مَا هِيَءِ الْأَفْرَادِ يَدُلُّ فَا فَهَا
 ٢٩٠ فَلَيْسَ يُوصَفُ لَدَى ذِي الْفِئَةِ بَعَرْضِيَّةٍ وَلَا ذَاتِيَّةٍ
 ٢٩١ وَالْعَرْضِيُّ مَا عَنِ الذَّاتِ خَرَجَ كَاللُّونِ وَالذَّاتِيُّ مَا فِيهَا انْدَجَجَ
 ٢٩٢ وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَيْنِ فِي الْمَفْهُومِ فَرْقٌ لَدَيْهِمْ مِنَ الْمَعْلُومِ
 ٢٩٣ فَمَا اسْتَحَالَ فَهَمْنَا لِذَاتِ مِنْ قَبْلِ فَهْمِهِ فَذَاكَ ذَاتِي
 ٢٩٤ وَذَاكَ لِلْإِنْسَانِ كَالْجِسْمِيَّةِ لَا الطُّولِ وَالْبَيَاضِ وَالْحُرِّيَّةِ

٢٩٥ فَإِنَّهُ بِدُونِ تِلْكَ يُفْهَمُ
٢٩٦ وَالْفَرْقُ فِي الْمَصْدُوقِ فَرْقٌ يَعْسُرُ
فَكُلُّهَا بِالْعَرَضِيِّ يُوسَمُ
إِذْرَاكُهُ يَفْضُرُ عَنْهُ الْأَكْثَرُ

الكلام على المتقابلات والعلل والمستحيلات والنسب

- ٢٩٧ وَشَرَحَ أَمْثَالَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ
٢٩٨ وَفِي أُمُورٍ مَعَهُ سَأْتُذَكَّرُ
٢٩٩ كَالْمُتَقَابِلَاتِ الْأَرْبَعِ فَعِ
٣٠٠ فَكُلَّمَا تَقَابَلَ الشَّيْئَانِ
٣٠١ أَوْ مُتَضَايِفَانِ أَوْ مَلَكَهُ
٣٠٢ فَكُلُّ مَعْلُومِينَ لَنْ يَجْتَمِعَا
٣٠٣ هُمَا النَّقِیضَانِ وَإِنْ أَمَكَنَّ نُتْمُ
٣٠٤ وَادْعُهُمَا ضِدِّينِ حَيْثُ امْتَنَعَا
٣٠٥ إِنْ تَحْتَلَفَ حَقِيقَةُ الشَّيْئَيْنِ
٣٠٦ وَبِالْمُشَخِّصَاتِ وَالْهُوِيَّةِ
٣٠٧ أَوْ فِي الْهُوِيَّةِ فَقَطُّ إِنْ لَمْ يَرَا
٣٠٨ كِدْرَهَمَيْنِ مُتَمَاتِلَيْنِ
٣٠٩ وَالسَّمْعِ وَالصَّمَمِ مِنْ أَمْثَلَةِ
٣١٠ لَا الْجُودِ وَالْبُخْلِ فَمِثْلُ ذَيْنِ
٣١١ وَالْمُتَضَايِفَانِ كَالدُّوِّ
٣١٢ وَالْمُتَقَابِلَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ
٣١٣ فَكُلُّ شَيْئَيْنِ دَوِي تَقَابُلِ
٣١٤ فَلَا يَكُونُ فِيهِمَا مَا بِالْعُمُومِ
٣١٥ وَلِلْخِلَافَيْنِ هُنَا الذِّكْرُ جَرَى
٣١٦ وَذَلِكَ الذِّكْرُ لَهُ قَدْ افْتَضَى
٣١٧ وَعِلْلُ الْحَادِثِ مِنْهَا عِلَّةٌ
٣١٨ وَفَاعِلِيَّةٌ وَمُكْمِلُ الْعَدَدِ
٣١٩ وَصَانِعُ الْعَالَمِ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ
٣٢٠ وَفِي الصَّحِيحِ ذَا أُنَى فَالْفَاعِلَةُ
- يَرْعَبُ فِيهِ بَعْضُ طُلَّابِ الْعُلُومِ
وَلَيْسَ ذِكْرُهَا هُنَا يُسْتَنْكَرُ
وَعِلَلٍ لِلْحَادِثَاتِ أَرْبَعُ
فَمُتَنَقِضَانِ أَوْ ضِدَّانِ
أَوْ عَدَمٌ فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ
وَالِازْتِفَاعُ فِيهِمَا لَنْ يَقَعَا
جَمْعٌ وَرَفْعٌ لِلْخِلَافَيْنِ فَسَمِ
جَمْعُهُمَا وَصَحَّ أَنْ يَرْتَفِعَا
وَادْعُهُمَا إِنْ تَتَّفِقَ مِثْلَيْنِ
يَبْدُو التَّعَايُرُ مَعَ الْمِثْلِيَّةِ
فِي غَيْرِهَا مَا يُظْهِرُ التَّعَايُرَا
فِي الْقَدْرِ وَاللَّوْنِ وَغَيْرِ ذَيْنِ
مَلَكَهُ وَعَدَمُ الْمَلَكَهُ
يُعَدُّ مِنْ أَمْثَلَةِ الضِّدِّينِ
وَالنَّأْيِ وَالسُّقُولِ وَالْعُلُوقِ
مِنْ جِهَةٍ فِي عَيْنِ ذَاتٍ فِي زَمَانٍ
كَانَا فَفِيهِمَا تَبَايُنٌ جَلِي
مَيْنِ وَلَا مَا بِالسَّوَاوِي يُوسَمُ
وَفِيهِمَا الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ يُرَى
كَوْنُهُمَا عَكْسًا لِمَا تَنَاقَضَا
عَائِيَّةٌ وَعِلَّةٌ صُورِيَّةٌ
عِلَّةٌ انْتَمَتْ لِفَاعِلَةِ مَدِّ
شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ يَوْمَ اخْتَرَعَهُ
مِنْ مَدِّ لَمْ تَكُنْ مَعَ الصَّانِعِ لَهُ

أَشْيَاءَ فِي إِمْكَانِهَا لَا يَمْتَرِي
أَمْرٍ أَتَى بِخَبَرٍ أَوْ آيَةٍ
يَقِفُ فِيهِ الْعَقْلُ دُونَ مَيْنِ
بِالِاسْتِحَالَةِ عَلَيْهِ حَكْمًا
فِيهِ مُوَافِقٌ لِحُكْمِ النَّقْلِ
جَمْعًا لِمَعْنَيَيْنِ قَدْ تَنَافَضَا
وَمُقْتَضِي تَحْصِيلِ الْأَمْرِ الْحَاصِلِ
وَمُقْتَضِي اتِّحَادِ ذِي التَّعَدُّدِ
إِمْكَانِ قِسْمَةٍ لِذِي الْفِعْلِ تَكُونُ
فِي تَمْرَةٍ هِيَ سَوَادُ التَّمْرَةِ
دُونَ وُجُودِ سَبَبٍ مُرَجِّحِ
كَكُونِ ذِي الْإِمْكَانِ ذَا اسْتِحَالَةٍ
مَا قَدْ حَكَى ذَلِكَ مِمَّا قَدْ حَكَّوْا
أَجَرَ مَعَ تَأْخِيرِ مَا تَقَدَّمَ
حُضُولِ الْإِنْتِهَاءِ لِمَا لَمْ يَنْتَه
إِذْ يَمْتَضِي أَنْتَهَى الْكُلِّ
لَا يَنْقُصُ الَّذِي مَضَى مِنَ السِّنِينَ
فِيَمَا مِنْ أَعْدَادِ السِّنِينَ قَدْ مَضَى
قَبْلَ حُضُورِ يَوْمِنَا الَّذِي حَضَرَ
عَلَى الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الذَّهَابِ
فِي ذَا وَلَا فِي ذَاكَ فَاسْتَمَعْنَ وَعِ
يَوْمٍ يَجِيءُ إِنْ تَجِي مِائَةٌ يَوْمٍ
ذَاكِرُهُ فِي النَّذْرِ لَاعِبٌ بِهِ
بَعْدَ مِئَاتٍ أَوْ أَلُوفِ الْحِجَجِ
وَهُوَ وُجُودٌ لَيْسَ قَبْلَهُ عَدَمٌ
بِالِإِنْتِهَاءِ لِكُلِّ مَا مِنْهَا مَضَى
فَهُمْ صِفَاتِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا

٣٢١ وَالْعَقْلُ قَدْ يَكِلَ عَنْ تَصَوُّرِ
٣٢٢ وَهُوَ لَا يَحْكُمُ بِاسْتِحَالَةٍ
٣٢٣ لَكِنَّ بَعْضَ مَا أَتَى فِي ذَيْنِ
٣٢٤ وَلَيْسَ مَا يَقِفُ فِيهِ مِثْلَمَا
٣٢٥ وَنَفِي مِثْلِ اللَّهِ حُكْمُ الْعَقْلِ
٣٢٦ وَلَا اسْتِحَالَةٌ لِغَيْرِ مَا اقْتَضَى
٣٢٧ كَالْمُقْتَضِي لِلدَّوْرِ وَالتَّسْلُسِ
٣٢٨ وَمُقْتَضِي تَعَدُّدِ الْمُتَّحِدِ
٣٢٩ كِنِسْبَةِ الْفِعْلِ لِفَاعِلَيْنِ دُونَ
٣٣٠ أَوْ ادَّعَى أَنَّ الْحَلَاوَةَ الَّتِي
٣٣١ وَمُقْتَضِي تَرْجُحِ مُتَضَخِ
٣٣٢ وَمُقْتَضِي تَبَدُّلِ الْحَقِيقَةِ
٣٣٣ أَوْ كَوْنِ ذِي الْوُجُوبِ ذَا إِمْكَانٍ أَوْ
٣٣٤ فَالِدَّوْرُ يَثْبُتُ التَّقَدُّمَ لِمَا
٣٣٥ أَمَّا التَّسْلُسُ فَيَثْبُتُ بِهِ
٣٣٦ وَيَجْعَلُ الْأَكْثَرَ كَالْأَقْلِ
٣٣٧ فَطَرَحَ آلَافِ السِّنِينَ وَالْمِئِينَ
٣٣٨ إِنْ أَنْتَهَى الْإِنْتِهَاءُ فَرِضًا
٣٣٩ وَالزَّمَنُ الَّذِي عَلَى الْعَالَمِ مَرُّ
٣٤٠ مَسَافَةٌ لَيْسَتْ تَزِيدُ فِي الْإِيَابِ
٣٤١ وَالْإِنْتِهَاءُ أَنْتَهَى لَمْ تَقْطَعْ
٣٤٢ وَلَا يُعَدُّ لَاعِبًا نَاذِرُ صَوْمٍ
٣٤٣ وَمَا يَجِيءُ بَعْدَ مَا لَا يَنْتَهِي
٣٤٤ إِذْ لَمْ يَجِي فِيهَا مَضَى وَلَنْ يَجِي
٣٤٥ وَالْمُمْكِنَاتُ طَبَعُهَا يَأْبَى الْقِدَمَ
٣٤٦ وَالْعَقْلُ إِنْ قَضَى بِذَلِكَ قَضَى
٣٤٧ وَلَيْسَ لِلْعَقْلِ وَسِيلَةٌ إِلَى

٣٤٨ أَوْ فَهْمٌ كَيْفِيَّةٌ خَلَقَ مُمَكِّنٌ
 ٣٤٩ أَوْ فَهْمٌ مَا دَعَا لِخَلْقِ الْمُمَكِّنَا
 ٣٥٠ فَلَا تَرْمُ فَهْمًا لِمَا لَمْ تَفْهَمَهُ
 ٣٥١ وَالْحَاصِلُ الَّذِي حُصُولُهُ يُؤَمُّ
 ٣٥٢ وَالْمُتَرَجِّحُ مُسَاوِي الرَّاجِحِ
 ٣٥٣ وَالْأَزَلِيَّةُ بِهَا لَا بِالْقَدَمِ
 ٣٥٤ مِثْلُ مُحَالَفَةِ بَارِي الْوَرَى
 ٣٥٥ وَكَاسْتِحَالَةِ ارْتِفَاعِ وَاجْتِمَاعِ
 ٣٥٦ أَمَّا الَّذِي لَهُ مِنَ الْمَعَانِي
 ٣٥٧ فَإِنَّهُ يُوصَفُ عِنْدَ مَنْ وَعَى
 ٣٥٨ إِنْ كَانَ مَا اتَّصَفُوهُ قَدْ عُرِفَا
 ٣٥٩ وَالْأَزَلِيُّ عِنْدَ أَهْلِ الْمِلَّةِ
 ٣٦٠ وَآيَسٌ يَخْلُو مَعْنِيَانِ لِسَبَبِ
 ٣٦١ وَهِيَ الْعُمُومُ وَالْحُصُوصُ الْمَطْلُوقُ
 ٣٦٢ أَوْ الْمَسَاوَاةُ أَوْ التَّبَايُنُ
 ٣٦٣ فَالْعَقْلُ قَدْ يَقْضِي بِأَنَّ الْاجْتِمَاعَ
 ٣٦٤ أَوْ أَنَّ الْإِفْتِرَاقَ دُوَّ إِمْكَانِ
 ٣٦٥ وَالْمُتَبَايِنَانِ مَا لَنْ يُلْفَيَا
 ٣٦٦ وَالْاجْتِمَاعَ مَعَ الْإِفْتِرَاقِ
 ٣٦٧ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ جِهَتَيْنِ الْإِفْتِرَاقَ
 ٣٦٨ وَإِنْ نَقَضْنَا الْمَعْنِيَيْنِ حَصَلَتْ
 ٣٦٩ فَتَقْضِيْنَا الَّذَيْنِ قَدْ تَسَاوَيَا
 ٣٧٠ وَتَقْضِيْنَا لِلْمُتَبَايِنَيْنِ
 ٣٧١ إِلَّا إِذَا وُجِدَ ثَالِثٌ فَتَمُّ
 ٣٧٢ وَالْحَالُ فِي نَقْضِ الْعُمُومِ الْمَطْلُوقِ
 ٣٧٣ فَذُو الْحُصُوصِ نَقْضُهُ يَكُونُ بِهِ
 ٣٧٤ كَذَا عُمُومِ الْوَجْهِ لَكِنْ يُمَكِّنُ

خَلَقَهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ لَمْ يَكُنْ
 تِ مَنْ لَهُ ثَبَتَ أَكْمَلُ الْغِنَى
 يَكْفِي الَّذِي عَلِمْتَهُ مِنْ عِلْمِهِ
 مُجْتَمِعٌ فِيهِ الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ
 وَفِي جَمِيعِ ذَا التَّنَافِي وَاضِحٌ
 يُوصَفُ مَا فِي خَارِجِ الدِّهْنِ انْعَدَمَ
 لِمَا لَهُ مِنَ الْعَوَالِمِ بَرَا
 عٌ مُتَنَاقِضِينَ أَوْ شَبَهَهُمَا
 يُرَى وُجُودُ خَارِجِ الْأَذْهَانِ
 بِقَدَمٍ وَأَزَلِيَّةٍ مَعَا
 بِهِ بِكُلِّ مِنْهُمَا مُتَّصِفَا
 يُعْنَى بِهِ عَادِمُ الْأَوْلِيَّةِ
 يَأْتِي بَيَانُهُ مِنْ ارْتِعِ نَسَبِ
 أَوْ الَّذِي مِنْ جِهَةٍ يُحَقِّقُ
 وَمُقْتَضِي نَفِي الْحُلُوقِ بَيِّنُ
 حَتْمٌ أَوْ أَنَّ الْاجْتِمَاعَ دُوَّ امْتِنَاعِ
 كَانَتْ لَهُ جِهَةٌ أَوْ ثِنْتَانِ
 مُجْتَمِعِينَ عَكْسَ مَا تَسَاوَيَا
 مِنْ جِهَةٍ عُمُومُهُ إِطْلَاقِ
 قُ فَالْعُمُومُ نَمَّ وَجْهِيًّا يُرَى
 بِالنَّقْضِ إِخْدَى النَّسَبِ الَّتِي خَلَتْ
 مَعَا يُرَى بِهِ التَّسَاوِي لَقِيَا
 يَبْقَى التَّبَايُنُ بِهِ فِي ذَيْنِ
 يَكُونُ ذَا وَذَاكَ مِنْ وَجْهِ أَعَمِّ
 بَاقٍ كَذَاكَ وَعَلَى الْعَكْسِ بَقِي
 أَعَمِّ جِزْمًا مِنْ نَقِيزِ صَاحِبِهِ
 فِي نَقْضِهِ أَنْ يَحْصُلَ التَّبَايُنُ

٣٧٥ وَذَٰكَ إِنْ كَانَ أَعَمَّ مَعَ مَا
 ٣٧٦ فَالْحَالُ فِي غَيْرِهِمَا بَاقٍ عَلَى
 ٣٧٧ وَالْمَعْنَيَانِ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى
 ٣٧٨ وَنَقَضْنَا لِوَاحِدٍ مَعَ تَرْكِ مَا
 ٣٧٩ فَإِنْ نَقَضْنَا وَاحِدًا مِنَ الدَّيْنِ
 ٣٨٠ وَعَكْسُ ذَا إِنْ وُجِدَ التَّبَايُنُ
 ٣٨١ وَمَا نَقَضْنَا نَقِضُهُ أَعَمُّ
 ٣٨٢ وَإِنْ نَقَضْنَا ذَا الْعُمُومِ الْمُطْلَقِ
 ٣٨٣ وَإِنْ عَكَسْنَا مَا ذَكَرْنَا حُكْمًا
 ٣٨٤ وَذَا إِذَا فِيهِ نَقَضْنَا وَاحِدًا
 ٣٨٥ إِلَّا إِذَا وُجِدَ فِي أَعَمِّ مَعَ
 ٣٨٦ فَمَا نَقَضْنَا نَقِضُهُ يَرَى

الكلام على ما تقتضيه النسب من الأحكام، وما تقتضيه الأحكام من النسب، وكون
 إثبات الملزوم يقتضي إثبات اللازم، ونفي اللازم يقتضي نفي الملزوم، وكون ما يلزم الأعم
 يلزم الأخص، وما لا يلزم الأخص لا يلزم الأعم، ومسائل تُشبه ذلك.

٣٨٧ وَتَقْتَضِي النَّسْبَةُ دُونَ مِزْيَةٍ
 ٣٨٨ وَالْحُكْمُ مُقْتَضِي لَدَى مَنْ دَرَى
 ٣٨٩ وَلَوْ رَأَيْنَاهُ لِنِسْبَتَيْنِ
 ٣٩٠ أَمَّا التَّسَاوِي فَلِدَلَايَجَائِبِنِ لَا
 ٣٩١ وَيَقْتَضِي التَّبَايُنُ السَّلْبِينَ
 ٣٩٢ وَيَقْتَضِي عُمُومَنَا الْوَجْهِيَّ
 ٣٩٣ وَمِثْلُ ذِي الْوَجْهِ عُمُومٌ أُطْلِقَا
 ٣٩٤ وَعِنْدَ عَكْسِ ذَا يَكُونُ ذَا اقْتِضَا
 ٣٩٥ وَيَقْتَضِي كُلِّي الْإِيجَابِ عُمُو
 ٣٩٦ أَوْ الْمَسَاوَاةَ لِمَا قَدْ وُضِعَا
 ٣٩٧ وَيَقْتَضِي جُزْئِيَّهُ إِلَّا ثَبَا
 ٣٩٨ وَالسَّلْبُ لَيْسَ يَقْتَضِي إِنْ يَكُنْ

حُكْمَيْنِ مِنْ أَحْكَامِنَا الْأَرْبَعَةِ
 لِنِسْبَةٍ وَاحِدَةٍ لَا أَكْثَرَ
 صَالِحًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ هَاتَيْنِ
 لِعَيْرِي هَذَيْنِ اقْتِضَاءُهُ جَلَا
 وَلَيْسَ يَقْتَضِي سِوَى هَذَيْنِ
 حُكْمَيْنِ كُلٌّ مِنْهُمَا جُزْئِيٌّ
 إِنْ كَانَ ذِي الْعُمُومِ فِيهِ سَابِقًا
 لِمَا التَّسَاوِي يَقْتَضِي وَقَدْ مَضَى
 مِمَّا بِمَحْمُولٍ دُعِي عِنْدَهُمْ
 وَذَانِ ضِدَّانِ فَلَنْ يَجْتَمِعَا
 يَنْ وَلَيْسَ لِسِوَاهُ ذَا إِبَا
 كُلِّيًّا إِلَّا نِسْبَةُ التَّبَايُنِ

- ٣٩٩ وَيَقْتَضِي الْجُزْئِي مِنْهُ عَدَمًا
٤٠٠ وَهُوَ أَيُّ نَقِيضِهِ كَلْبِي
٤٠١ وَبَيْنَ مَلْزُومٍ وَبَيْنَ ذِي لُزُومٍ
٤٠٢ إِذَا فَالِاثْبَاتِ لِمَلْزُومٍ مَتَى
٤٠٣ وَالنَّفْيِ لِلْأَزْمِ يَقْتَضِي انْتِفَا
٤٠٤ وَالْعَكْسُ الْإِحْتِمَالُ ذَلِكَ الْعُمُومُ
٤٠٥ وَيَلْزَمُ الْأَخْصُ أَمْرٌ يَلْزَمُ
٤٠٦ وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ الْأَخْصُ لَمْ
٤٠٧ وَكَذِبُ الْأَعْمِ يَقْتَضِي كَذِبَ
٤٠٨ وَإِنْ بَدَأَ صِدْقُ الْأَخْصِ صِدْقًا
٤٠٩ وَالشَّيْءُ عِنْدَ صِدْقِهِ يَكْذِبُ مَا
٤١٠ وَمَا لَهُ يَلْزَمُ لَيْسَ يُجْزَمُ
٤١١ فَالْصَّابُ جِسْمٌ وَكَذَاكَ التَّمْرُ
٤١٢ وَلِلْمَسَاوِي مَا لِمَا سِوَاهُ مِنْ
٤١٣ وَمَا لَهُ يَلْزَمُ لِأَزْمٍ لِمَا
٤١٤ وَلَيْسَ بِالْعُمُومِ مِنْ وَجْهِ يَجِبُ
٤١٥ وَلَيْسَ بِالْمَجْزُومِ فِي هَذَا الْعُمُومِ
٤١٦ فَبَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالْأَبْيَضِ عُمُو
٤١٧ وَالرَّجُلِ الزَّنْجِيُّ ذُو عَقْلٍ وَلَا
٤١٨ وَالثَّوْبُ الْأَبْيَضُ إِدَامَةُ النَّظَرِ
٤١٩ وَلَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ ذَا التَّفَرُّقِ
٤٢٠ وَالْكُلُّ مِنْهُمَا يُعَدُّ جِسْمًا

المعرفات

- ٤٢١ لِلْحَدِّ وَالرَّسْمِ الْمُعْرِفِ انْقِسَامُ
٤٢٢ فَالْفَصْلُ وَالْحَاصَةُ إِنْ يَنْضَمَّا
٤٢٣ وَالْفَصْلُ مَعَ جِنْسٍ يُرَادُ ذَا بُعْدٍ
٤٢٤ وَالرَّسْمُ نَقْضُهُ بِحَاصَةٍ بَدَأَ
- وَالْكُلُّ بِالتَّمَامِ وَالنَّقْصُ اتِّسَامُ
إِلَيْهِ مَا الْجِنْسُ الْقَرِيبُ تَمَّا
أَوْ دُونَ جِنْسٍ هُوَ نَقْصُ الْحَدِّ
إِفْرَادُهَا أَوْ مَعَ جِنْسٍ بَعْدًا

- ٤٢٥ وَأَكْثَرُ الْمُسْتَعْمَلَاتِ فِي الْعُلُومِ
٤٢٦ لِقَلَّةِ الْمَعْلُومِ مِنْ حَقَائِقِ
٤٢٧ وَيَحْصُلُ التَّمْيِيزُ لِلَّذِي وَسِمَ
٤٢٨ وَشَرَطُ كُلِّ مِنْهُمَا جَمْعُ مَعَا
٤٢٩ فَيَمْنَعُ التَّعْرِيفُ عِنْدَمَا يَتَوَمَّ
٤٣٠ بِذَاكَ مَنْ تَأَخَّرُوا قَدْ حَكَمُوا
٤٣١ فَهُوَ بِالْأَخْصِ غَيْرُ جَامِعِ
٤٣٢ وَالرَّسْمُ مِنْهُ مَا بَلْفِظِي دُرِي
٤٣٣ وَهَكَذَا التَّعْرِيفُ بِالْمِثَالِ
٤٣٤ كَالْحَنْدَرِيسِ الْحَمْرُ وَالْعَضَنَفَرُ
٤٣٥ وَالِاسْمُ مِثْلُ عَالٍ أَمَّا الْفِعْلُ
٤٣٦ وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِيِّ مَعْنِيَانِ
٤٣٧ حُصُولُ وَاحِدٍ لِالْآخِرِ سَبَبُ
٤٣٨ بَلْ فِيهِ لَفْظَانِ لِمَعْنَى ذِي اتِّحَادِ
٤٣٩ فَعَدُّهُ مِنَ الْمَعْرِفَاتِ فِي
٤٤٠ وَالْحُكْمُ حَيْثُ كَانَ دَا دُحُولِ
٤٤١ لِأَنَّهُ فَرُعُ التَّصَوُّرِ فَلَا
٤٤٢ هَذَا إِذَا الْحُكْمُ أُرِيدَ لَا إِذَا
٤٤٣ إِذْ هُوَ خَاصَّةٌ فَلَا يُنْكَرُ فِي
٤٤٤ فَالْحَالِ وَصِفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ
٤٤٥ وَالشَّيْءُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ النَّبِيِّ
٤٤٦ فَقَصْدُ تَصَدِيقٍ وَتَصْوِيرٍ مَعَا
٤٤٧ وَلَيْسَ فِي التَّعْرِيفِ تَصَدِيقٌ وَلَا
٤٤٨ إِذْ هُوَ نَقْصٌ صُورِ الْأَشْيَاءِ فِي
٤٤٩ وَالْحُكْمُ يُمَكِّنُ عَلَى الشَّيْءِ بِدُونِ
٤٥٠ وَلَا يُقَدِّمُ عَلَى التَّصَوُّرِ

الكلام على خلل الواقع في المعارف وكونه يقع في الجنس والفصل والخاصة

- ٤٥١ وَالْحَلَلُ الْوَاقِعُ فِي التَّعْرِيفِ مِنْ
٤٥٢ أَوْ جِهَةِ الْخَاصَةِ مِثْلِ عَدَمِ
٤٥٣ فَالْجِنْسُ عِنْدَهُمْ كَوْضْعِ الْقُوَّةِ
٤٥٤ كَقَوْلِنَا الْعَفِيفُ مَنْ يَفْوَى عَلَى
٤٥٥ وَلَيْسَ ذَا حَدًّا لَهُ فَالْفَاجِرُ
٤٥٦ فَالتَّرْكُ مِنْ ذَلِكَ بِالمَلَكَةِ
٤٥٧ فَالْجِنْسُ لِلْعَمَّةِ هُوَ مَلَكَةٌ
٤٥٨ وَالْمُضَلُّ كالتَّبَاسِ لِأَزِمِ بِذَا
٤٥٩ كَقَوْلِنَا فِي سِتَّةٍ هِيَ عَدَدُ
٤٦٠ وَلَا يُعْرَفُ بِمَا تُوقَفَا
٤٦١ كالتَّشْمِيسِ كَوَكْبِ نَهَارٍ فَالتَّهَا
٤٦٢ وَلَيْسَ بِالمَقْبُولِ أَنْ يُعْرَفَا
٤٦٣ إِلَّا إِذَا عُرِفَ ذَا وَجْهًا
٤٦٤ فَرَأْسُ المَجْهُولِ بِالمَعْلُومِ
٤٦٥ وَاللَّفْظُ إِنْ لِمَعْنَيَيْنِ وَضِعَا
٤٦٦ إِلَّا مَعَ القَرِينَةِ الَّتِي تُفِيدُ
٤٦٧ كَقَوْلِنَا النِّقْدُ هُوَ العَيْنُ الَّتِي
٤٦٨ وَمِثْلُهُ اللَّفْظُ الَّذِي تُجَوِّزَا
٤٦٩ وَمَعَهَا يَجُوزُ كالتَّبَلِيدِ عَيْرُ
٤٧٠ وَالْمَنْطِقِيُّ لَيْسَ يَكْتَفِي بِكُلِّ
٤٧١ إِذْ قَدْ تَرَى حَفِيَّةً وَيَكْتَفِي

القضايا

- ٤٧٢ لَفْظُ مُرَكَّبٍ عَلَى الحَبْرِ دَلُّ
٤٧٣ هُوَ القَضِيَّةُ وَلِلْقَضِيَّةِ
٤٧٤ فَجُمْلَةُ الإِنْشَاءِ لَا تُعَدُّ
٤٧٥ وَجُمْلَةُ الجَوَابِ وَحَدَهَا وَذَا
٤٧٦ إِذْ لَيْسَ فِيهَا حَبْرٌ يَحْتَمِلُ
وَهُوَ الَّذِي لِلصِّدْقِ وَالصِّدِّ احْتِمَالُ
تَضَمُّ أُخْرَى عِنْدَ نَظْمِ الحُجَّةِ
مِنْهَا فَقَدْ أَحْرَجَهَا ذَا الحَدِّ
ثُ الشَّرْطُ وَحَدَهَا لَهَا أَخْرَجَ ذَا
صِدْقًا وَصِدْدَهُ لَدَى مَنْ يَعْقِلُ

٤٧٧	وَهَكَذَا اللَّفْظُ الَّذِي بِالصَّفَةِ	رُكِبَ أَوْ رُكِبَ بِالِإِضَافَةِ
٤٧٨	فَلَيْسَ مِنْ مَفْهُومِ مَا ذُكِرَ مَا	مِنْ خَبَرٍ لَهُ يَكُونُ لِأَزْمَا
٤٧٩	وَيَحْصُلُ التَّرْكِيبُ بِالْمُقَدَّرِ	مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرٍ
٤٨٠	وَلَيْسَ يُعْتَبَرُ إِلَّا صُورَةٌ	لِلْأَمْرِ تَنْفِي أَوْ لِأَمْرِ تَثْبِيثٍ
٤٨١	فَمُقْتَضَى الْعَقْلِ وَحَالِ الْمُخْبِرِ	لَيْسَ لَدَيْهِ مُؤْمِنًا الْمُعْتَبَرِ
٤٨٢	فَإِنَّانِ نِصْفُ حَمْسَةٍ قَضِيَّةٌ	لِكِنَّهَا قَضِيَّةٌ كَاذِبَةٌ
٤٨٣	وَاللَّهُ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ	قَضِيَّةٌ صَادِقَةٌ يَقِينًا
٤٨٤	فَتِلْكَ قَدْ كَذَبَهَا الْعَقْلُ وَتِي	فِي بَعْضِ آيَاتِ الْكِتَابِ أَتَتْ

الكلام على انقسام القضية إلى حملية وشرطية، وعلى كون المسند إليه في الحملية يسمى موضوعاً، والمسند يسمى محمولاً، والتنبيه على أن المقصود من الموضوع مصدوقه، ومن المحمول مفهومه، وعلى أن مفهوم الموضوع يسمى عنواناً، وعلى أنه يصدق على مصدوقه بالفعل وقيل بالإمكان.

٤٨٥	ثُمَّ الْقَضِيَّةُ تُرَى حَمَلِيَّةٌ	عِنْدَ أَوْلَاءِ الْقَوْمِ أَوْ شَرْطِيَّةٌ
٤٨٦	وَالْحَمَلُ عِنْدَ مَنْ لِعُرْفِهِمْ عَرَفٌ	أَنْ يُسْنَدَ الطَّرْفُ مِنْهَا لِطَرْفٍ
٤٨٧	وَالطَّرْفُ الَّذِي قَدْ أُسْنِدَ إِلَيْهِ	يُشْبِهُ مَا وُضِعَ لِلْحَمَلِ عَلَيْهِ
٤٨٨	لِذَا بِمَوْضُوعٍ دَعَاؤُهُ فَعِيَا	كَمَا بِمَحْمُولٍ سَوَاهُ دُعِيَا
٤٨٩	وَالْكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ تَارَةً يُرَى	مُقَدَّمًا وَتَارَةً مُؤَخَّرًا
٤٩٠	وَالْمُقَدَّرُ الْكُلِّيُّ عِنْدَ الْمَنْطِقِ	مَفْهُومُهُ مُدْلُولُهُ الْمُطَابِقِ
٤٩١	وَمَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْرَادِ صَدَقَ	يُدْعَى بِمَصْدُوقٍ لَهُ وَمَا صَدَقَ
٤٩٢	وَكُلُّ مَا وُضِعَ فَالْمُرَادُ	مِنْهُ لَدَى هُدَاتِنَا الْأَفْرَادُ
٤٩٣	وَلَيْسَ مَقْصُودًا سِوَى الْمَدْلُولِ	مِنْ طَرْفِ الْقَضِيَّةِ الْمَحْمُولِ
٤٩٤	لِذَا يُرَى عَلَى الدَّوَامِ ذَا كَذَا	تِ وَيُرَى وَضْعًا عَلَى الدَّوَامِ ذَا
٤٩٥	وَالْحَمَلُ لَوْ قُصِدَ مَصْدُوقَانِ	لَمْ يُفَدَ أَوْ لَمْ يَكْ ذَا إِمْكَانِ
٤٩٦	فَإِنْ تَغَايَرَ فَإِنَّ الْحَمَلَ لَا	يَكُونُ مُمَكِّنًا وَلَوْ تَمَثَّلَا
٤٩٧	فَزَيْدُ الْأَجْلَحِ هُوَ وَتَوَأْمُهُ	الْأَجْلَحُ أَوْ دَاخِسُهُ أَوْ شَدَقْمُهُ
٤٩٨	قَوْلُ يَرَاهُ الْعُقْلَاءُ فَاسِدًا	لِجَعْلِهِ الشَّيْئَيْنِ شَيْئًا وَاحِدًا
٤٩٩	وَالْحَمَلُ فِي حَالَةِ الْإِتِّحَادِ	يُمْكِنُ لَكِنْ لَيْسَ ذَا مُقَادِ

قَوْلٌ مَعَ انْتِفَى الْإِفَادَةِ صَحِيحٌ	٥٠٠ فَزَيْدٌ الْفَصِيحُ زَيْدٌ الْفَصِيحُ
مَصْدُوقٌ كُلٌّ مِثْلُ زَيْدٍ خَالِدٌ	٥٠١ وَالنَّاطِقُ الْإِنْسَانُ حِينَ يُفْصَدُ
يُعْقَلُ أَوْ لَيْسَ يُفِيدُ الْعَاقِلَا	٥٠٢ أَوْ مِثْلُ زَيْدٍ هُوَ زَيْدٌ فَهُوَ لَا
أَوَّلُهُ مَنْ نَقَلُوهُ فَادِرٍ	٥٠٣ وَمَا أَتَى مِنْ نَحْوِ شِعْرِي شِعْرِي
وَمِثْلُهُ لَوْ لَمْ يُؤْوَلْ لَمْ يُفَدِ	٥٠٤ أَيُّ شِعْرِي الْآنَ هُوَ الَّذِي عَهْدُ
مَصْدُوقُهُ يَصْدُقُ عِنْدَ هَوَّلَا	٥٠٥ وَلِلَّذِي وُضِعَ عُنْوَانٌ عَلَى
فَأَسْمَعُ وَكُنْ مِمَّنْ يَعِي مَا سَمِعَا	٥٠٦ وَهُوَ مَا فَهَمَ مِمَّا وُضِعَا
هَلْ هُوَ بِالْفِعْلِ أَوْ الْإِمْكَانِ	٥٠٧ وَاحْتَلَفُوا فِي صِدْقِ ذَا الْعُنْوَانِ
شَاهِدَةٌ لَهُ فَنَصْرُهُ صَوَابٌ	٥٠٨ وَصِدْقُهُ بِالْفِعْلِ آيَاتُ الْكِتَابِ
سَرِقَةٌ وَقِيعَةٌ لَا غَيْرَ ذِي	٥٠٩ فَقَدْ أَتَى الْأَمْرُ بِقَطْعِ يَدِ ذِي

الكلام على انقسام الشرطية إلى متصلة ومنفصلة وانقسام المنفصلة إلى حقيقية

ومانعة جمع ومانعة خلو وعلى كون جملة الشرط في المتصلة تسمى مقدمة وجملة جزاء

تسمى تاليا والتنبيه على أنهما منخلعتان عن خبريتهما وقيل جملة الجزاء باقية على

خبريتها مقيدة بجملة الشرط

٥١٠ وَلَا دَاةَ شَرِّطٍ إِذْ لِلرَّيْطِ	نَاسَبَتْ انْتِسَابُ دَاتِ الشَّرْطِ
٥١١ وَطَرْفَاهَا لَهَا كَانَ اخْتِمَالٌ	صِدْقٍ وَضِدِّهِ وَعِنْدَ الرِّبْطِ زَالٌ
٥١٢ فَمَا مِنَ الرِّبْطِ بِهِ قَدْ حُكِمَا	أَوْ الْعِنَادِ هُوَ مَوْضِعُهُمَا
٥١٣ وَهِيَ مُتَّصِلَةٌ بِدُونِ مَيْنِ	إِذْ أُوجِبَتْ تَلَاوُزًا فِي الطَّرْفَيْنِ
٥١٤ وَوَصَفُهَا إِنْ أُوجِبَتْ بَيْنَهُمَا	تَنَافُرًا بِالْإِنْفِصَالِ عُلْمًا
٥١٥ وَذِي إِلَى اتِّفَاقٍ أَوْ عِنَادٍ	تُنْسَبُ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا النَّادِي
٥١٦ وَتِلْكَ عِنْدَ هَذِهِ الرِّفَاقِ	إِلَى لُزُومٍ أَوْ إِلَى اتِّفَاقٍ
٥١٧ فَحَيْثُ بَيْنَ طَرْفٍ وَطَرْفٍ	مِنْهَا بَدَا تَقَابُلُ التَّضَايُفِ
٥١٨ أَوْ كَانَ فِي السَّبَبِ ذَا مُشَارِكَا	لِذَلِكَ أَوْ ذَا سَبَبًا لِذَلِكََا
٥١٩ فَهَذِهِ هِيَ لُزُومِيَّتُهَا	وَمَا سِوَاهَا ذِي اتِّفَاقِيَّتُهَا
٥٢٠ كَمَا أَنَّ تِلْكَ السَّمَاءُ فَوْقَ الْأَرْضِ	فَالْعَسَلُ الصَّافِي دَوَاءٌ مَرْضِي
٥٢١ وَفِي تَنَافِي الطَّرْفَيْنِ الْبَادِي	تُنْسَبُ أَحْتَمَالًا إِلَى الْعِنَادِ
٥٢٢ مِثْلُ النَّقِيطَيْنِ أَوْ الضِّدِّينِ	وَمَا كَذَيْبِكَ يُرَى أَوْ دَيْنِ

يَدْعُونَهَا بِالْمُتَقَابِلَاتِ
حَالِ انْتِفَاءِ ذَلِكَ التَّنَافِي
قَطًّا وَأَنْ يَعِيشَ حُوتٌ فِي الْبِحَارِ
فِيهَا بِسَلْبِ مَا مَضَى قَدْ حُكِمَا
يُسَمِّيَانِ بِمُقَدِّمٍ وَتَالٍ
لَهَا وَلَا تَالِيٍ عِنْدَ الْمُقَدِّمَا
مَعْنَى عَلَى مَعْنَى التَّنَافُرِ يَزِيدُ
فِي غَيْرِهَا مِنْ الْقَضَايَا عَلِيمَا
فِيهِ اسْتُفِيدَ مِنْهُ مَعْنَى آخَرُ
لَا كُلُّ مَا التَّرْتِيبُ فِيهِ غَيْرًا
أَوْ لِحُلُوقِ دُونَ جَمْعٍ أَوْ مَعَهُ
ذَاتِ انْفِصَالٍ جَمَعَتْ مَنَعَهُمَا
مِنْ طَرَفِي ذَوَاتِ الْإِتِّصَالِ
أَعْنِي النُّحَاةَ وَالْبَلَاعِيَيْنَا
تَارَةً انْتِشَاءً وَأُخْرَى خَبْرًا
لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ فِيهَا لَا يَزَالُ
قَيْدٌ فَلَا يَنْجُزُ حَتَّى تَنْجُزَا
فِي كَوْنِهَا لِوَقْتِهِ مُعَيَّنَةٌ
عَنْ خَبَرِيَّتَيْهِمَا انْحَلَعَتَا
فِي رَأْيِهِمْ لَا رَأْيٍ بَعْضٍ مَنْ غَبَرَ
لِرَأْيِ الْآخَرِينَ ذَا مُخَالَفَةٍ
وَرَدَّةٍ بَعْضٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ
قَيْدٌ فَعَلَهُ بِحَالٍ أَوْ زَمَنٍ
زَمَنِهِ أَوْ حَالِهِ الْمَعْرُوفِ
مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
أَرْبَعَةٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ
إِنْ فِي سِوَى ذَا الْيَوْمِ تَدْعُو هَؤُلَا

٥٢٣ فَلَا اجْتِمَاعَ لِلْأُمُورِ اللَّاتِي
٥٢٤ وَالْإِتِّفَاقُ هَذِهِ تُنْمَى فِي
٥٢٥ كَمَثَلِ إِمَّا أَنْ يَضِلَّ فِي الْقِفَارِ
٥٢٦ وَالسَّالِبَاتُ مِنْ ذَوَاتِ الشَّطْرِ مَا
٥٢٧ وَالطَّرْفَانِ مِنْ ذَوَاتِ الْإِتِّصَالِ
٥٢٨ وَذَاتُ الْإِنْفِصَالِ لَا مُقَدِّمًا
٥٢٩ وَعَكْسُهَا إِنْ عَكِسَتْ لَيْسَ يُفِيدُ
٥٣٠ لِذَلِكَ لَمْ يَذْكَرْ لَهَا عَكْسٌ كَمَا
٥٣١ فَغَيْرُهَا إِنْ قُدِّمَ الْمُؤَخَّرُ
٥٣٢ وَالْعَكْسُ مَا لِمَعْنَى الْأَصْلِ غَايِرًا
٥٣٣ وَهِيَ لِجَمْعٍ قَدْ تَكُونُ مَانِعَةٌ
٥٣٤ وَبِالْحَقِيقَةِ يَدْعُو الْحُكْمَا
٥٣٥ هَذَا وَبِالْجَزَاءِ يُدْعَى التَّالِي
٥٣٦ وَذَا اصْطِلَاحٌ لِللسَانِيِنَا
٥٣٧ وَجُمْلَةُ الْجَزَاءِ عِنْدَهُمْ تُرَى
٥٣٨ وَمَا مِنَ الْخَبْرِ كَانَ ذَا اخْتِمَالٍ
٥٣٩ وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ لِمَضْمُونِ الْجَزَا
٥٤٠ فَهِيَ تَشْبَهُ ظُرُوفَ الْأَزْمَنَةِ
٥٤١ وَالْمَنْطِقِيُّونَ رَاءُوا تِلْكَ وَتَا
٥٤٢ فَصَارَ مَجْمُوعُهُمَا هُوَ الْخَبْرُ
٥٤٣ وَكَوْنُ مَا رَأَتْهُ هَذِي الطَّائِفَةُ
٥٤٤ ذَكَرَهُ مُحَقِّقُونَ بِيَقِينٍ
٥٤٥ إِذْ لَيْسَ يَخْفَى أَنَّ صِدْقَ قَوْلٍ مَنْ
٥٤٦ يَحْتَلُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَهُ فِي
٥٤٧ فَأَنْتَ إِنْ قُلْتَ سَأَدْعُو أَرْبَعَةَ
٥٤٨ تَصَدَّقُ إِنْ دَعَوْتَ فِي ذَا الْيَوْمِ
٥٤٩ لَا إِنْ لِهَؤُلَاءِ لَمْ تَدْعُ وَلَا

- ٥٥٠ وَإِنْ تَقُلْ إِنَّ جَاءَ شَهْرُ رَمَضَا
٥٥١ وَكُنْتُ قَبْلَ ذَا لِدَا الشَّهْرِ تَصُومُ
٥٥٢ صَدَقَكَ السَّامِعُ لِلْكَلامِ
٥٥٣ إِذْ لَسْتَ مُحْبِرًا بِغَيْرِ الرِّئِطِ
٥٥٤ وَلَوْ بِجُمْلَةِ الْجَزَا الْإِخْبَارِ كَانَ
٥٥٥ فَجُمْلَةُ الْجَزَاءِ لَيْسَتْ خَبْرًا
٥٥٦ وَالشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ لَا يَتَّحِدَا
٥٥٧ إِلَّا لَدَى إِرَادَةِ التَّعْظِيمِ أَوْ
٥٥٨ وَفِي حَدِيثٍ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ
٥٥٩ فَالْهَجْرَةُ الَّتِي لَهَا يُرْجَى الْقَبُولُ
٥٦٠ وَالْقَصْدُ لِلْمُبَاحِ لَيْسَ بِحَرَامٍ
٥٦١ وَقَصْدُهُ بِصُورَةِ الطَّاعَةِ لَا
- نَ صُنْمُهُ وَصَوْمِي لَهُ فِيمَا مَضَى
وَرُبَّمَا لِلَّيْلِ مَعَ ذَاكَ تَقُومُ
قَبْلَ مَجِيءِ الشَّهْرِ وَالصِّيَامِ
بَيْنَ الْجَزَا وَبَيْنَ فِعْلِ الشَّرْطِ
لَمْ يَخْضَلِ التَّصَدِيقُ قَبْلَ رَمَضَانَ
وَإِنْ حَكَى فِيهَا الْخِلَافَ كُتِبَ
نِ فَهُمَا كَخَبَرٍ وَمُبْتَدَا
إِرَادَةِ التَّحْقِيرِ فِيمَا قَدْ حَكُوا
جَاءَ لِكُلِّ مِنْهُمَا مِثَالُ
هَجْرَةُ قَاصِدِ الْإِلَهِ وَالرَّسُولِ
إِنْ لَمْ يُمَوِّهْ مَنْ لِدَا الْمُبَاحِ رَامَ
يُرْتَابُ فِي تَحْرِيمِهِ مَنْ عَقَلَا

الكلام على انقسام الحملية إلى شخصية ومهمله ومسورة والى محصلة ومعدولة

والتنبيه على اختلاف العلماء في ظرفية مهما وقطعية همز ألبته

- ٥٦٢ وَإِنْ عَلَى الْجُزْئِيِّ فِي الْقَضِيَّةِ
٥٦٣ كَابْنِ عَطَاءِ اللَّهِ صُوفِيٍّ أَبُو
٥٦٤ وَإِنْ عَلَى الْكُلِّيِّ فِيهَا حُكْمًا
٥٦٥ فَهَذِهِ تُرَى عَلَى مَا قَرَّرَهُ
٥٦٦ وَمَا عَلَى التَّعْمِيمِ فِي الْأَحْكَامِ أَوْ
٥٦٧ وَهُوَ جُزْئِيًّا يُرَى أَوْ كُلِّيًّا
٥٦٨ أَمَّا الْأَخِيرَةُ أَيِ الْحَمَلِيَّةِ
٥٦٩ فَسَأَلْتُهَا الْكُلِّيُّ لَا شَيْءَ وَكُلُّ
٥٧٠ وَبَعْضُ لِلْجُزْئِيِّ الْإِيجَابِيِّ
٥٧١ وَلَيْسَ كُلُّ مِثْلٍ عِنْدَهُمْ
٥٧٢ نُفِي عَنِ بَعْضٍ مِنَ الْأَفْرَادِ فِيهِ
٥٧٣ وَالسُّورُ فِي الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ
٥٧٤ دَائِمًا أَمَّا هِيَ انْفَصَلَتْ
- يُحْكَمُ فَذِي قَضِيَّةٍ شَخْصِيَّةٍ
حَيَّانَ نَحْوِيٍّ وَأَنْتَ تَلْعَبُ
كَالْمُتَّقِي لَا يَقْرُبُ الْمُحَرَّمَ
أَوْلَاءُ مُهْمَلَةٌ أَوْ مُسَوَّرَةٌ
تَبْعِيضُهَا يَدُلُّ بِالسُّورِ دَعَا
لِذَاتِ شَرْطٍ أَوْ لِذَاتِ حَمَلٍ
فَالسُّورُ فِيهَا عِنْدَهُمْ أَرْبَعَةٌ
سُورٌ عَلَى كُلِّ الْإِيجَابِ يَدُلُّ
فِيهَا وَلَيْسَ الْبَعْضُ لِلْسَّلْبِيِّ
لِأَنَّ سَلْبَ الْبَعْضِ مِنْهُ يَلْزَمُ
سَهَ الْحُكْمُ أَوْ عَنْ كُلِّ الْإِفْرَادِ نُفِي
يَكُونُ لِلْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ
وَكُلَّمَا إِذَا هِيَ اتَّصَلَتْ

٥٧٥ وَسَلْبُهَا الْجُزْئِيُّ لَيْسَ كَلَّمَا
 ٥٧٦ وَسُوْرٌ إِيجَابِيَّهَمَا يَكُونُ
 ٥٧٧ وَلَيْسَ أَلْبَتَّةَ سُورٌ كُلِّ
 ٥٧٨ وَهَمْزَ أَلْبَتَّةَ هَمْزُ قَطْعِ
 ٥٧٩ وَذَٰكَ قَدْ ذَكَرَهُ التَّصْرِيحُ
 ٥٨٠ أَمَّا اسْمٌ لَيْسَ هَهُنَا فَمُضْمَرٌ
 ٥٨١ وَمِثْلُهُ اسْمٌ قَدْ يَكُونُ كَانَ ذَا
 ٥٨٢ هَذَا وَأَعْلَامُ الْهُدَاةِ أَنْكُرُوا
 ٥٨٣ فَهِيَ بِمَعْنَى أَيِّ شَيْءٍ لَا مَتَى
 ٥٨٤ لَكِنْ حَكَى قَوْمٌ خَلَّافَ ذَلِكَ
 ٥٨٥ وَالسَّلْبُ وَالْإِيجَابُ فِي الْحَمَلِيَّةِ
 ٥٨٦ حَصَلَ إِثْبَاتٌ لِكُلِّ طَرْفٍ
 ٥٨٧ فَالْحُكْمُ الْإِثْبَاتُ أَوْ النَّفْيُ لِمَا
 ٥٨٨ فَعَبَّرَ ذِي الْإِيمَانِ غَيْرُ عَاقِلٍ
 ٥٨٩ فَضِيَّتَانِ هَذِهِ سَالِبَةٌ
 ٥٩٠ وَالسَّلْبُ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَحْمُولِ
 ٥٩١ وَقَدْ يَكُونُ ذَاكَ ذَا وَفُوعٍ
 ٥٩٢ لَكِنَّ مَصْدُوقَ الَّذِي فِيهِ أَتَى
 ٥٩٣ فَعَبَّرَ ذِي الْإِيمَانِ مِثْلُ الْكَافِرِ
 ٥٩٤ فَالْقَصْدُ مِمَّا وُضِعَ الْمَصْدُوقُ لَا
 ٥٩٥ وَإِنْ بِالْأَمْرِ ذِي الْوُجُودِ يُحْكَمُ
 ٥٩٦ وَالسَّلْبُ إِنْ فُقِدَ أَوْ لَمْ يَكُنْ
 ٥٩٧ وَفِيهِ لِأَمْرِ الْوُجُودِيِّ يُرَى
 ٥٩٨ وَالسَّلْبُ فِي التَّخْصِيلِ وَالْإِيجَابِ
 ٥٩٩ إِلَّا إِذَا جُعِلَ بَعْضُ الْأَدَوَاتِ
 ٦٠٠ كَمِثْلِ أَنْ تُجْعَلَ لِلتَّخْصِيلِ
 ٦٠١ وَلِلْعُدُولِ غَيْرُ مِثْلِ خَالِدٍ

فِيهَا وَتِلْكَ لَيْسَ دَائِمًا
 إِنْ كَانَ جُزْئِيًّا بِقَدْ يَكُونُ
 مِنْ ذَيْنِ إِنْ أُريدَ سَلْبُ كُلِّ
 وَالْقَطْعُ فِيهِ ثَابِتٌ بِالسَّمْعِ
 وَقِيلَ وَصَلُّهُ هُوَ الصَّحِيحُ
 شَأْنٌ عَلَى مَا الْعُلَمَاءُ قَرَرُوا
 لَلْفِظِ إِمَّا سَابِقًا أَوْ لِإِذَا
 عَلَى الْأَلَى بِلَفْظِ مَهْمَا سَوَّوْا
 فِيمَا لَدَى الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ ثَبَتَا
 مِنْهُمْ إِمَامُ اللُّغَةِ ابْنُ مَالِكٍ
 يَرْجِعُ كُلُّ مِنْهُمَا لِلنِّسْبَةِ
 أَوْ نَفْيٍ أَوْ أَثْبَتَ ذَا وَذَا نَفْيٍ
 مِنْ نِسْبَةٍ وَجِدَ أَوْ مَا عُدِمَا
 وَلَيْسَ إِنْ نَصَحْتَهُ بِمَقَابِلِ
 وَتِلْكَ فِيمَا قَرَرُوا مُوجِبَةٌ
 جُزْءًا فَذَا يُعْرَفُ بِالْعُدُولِ
 فِي الطَّرْفِ الْمَدْعُوِّ بِالْمَوْضُوعِ
 سَلْبٌ كَمَصْدُوقِ الَّذِي قَدْ أَثْبَتَا
 هُنَا وَذُو الْعَجْزِ كَغَيْرِ الْقَادِرِ
 مَفْهُومُهُ بِعَكْسِ مَا قَدْ حَمَلَا
 خَالَفَ ذَا الْحُكْمَ بِالْأَمْرِ الْعَدَمِ
 جُزْءًا فَبِالتَّخْصِيلِ ذَلِكَ عِنِّي
 إِثْبَاتٌ أَوْ نَفْيٍ إِنْ النَّفْيُ جَرَى
 حَالِ الْعُدُولِ الْفَرْقُ فِيهِمَا خَفِي
 آتٍ لِيذَا وَبَعْضُهَا لِذَاكَ آتٍ
 لَيْسَ كَزَيْدٍ لَيْسَ بِالْبَحِيلِ
 غَيْرُ لَيْمٍ بَلْ كَرِيمٍ مَاجِدٌ

٦٠٢ فَإِنْ جَعَلْنَا ذَلِكَ اضْطِلَاحًا
 ٦٠٣ أَمَّا إِذَا لِلِاضْطِلَاحِ تُرْكًا
 ٦٠٤ لِأَنَّ زَيْدًا غَيْرُ قَاعِدٍ لَدَى
 تَبَيَّنَ الْفَرْقُ بِهِ وَلَا حَا
 فَلَيْسَ يَبْدُو الْفَرْقُ عِنْدَ ذَلِكَ
 سَامِعِهِ كَلَيْسَ زَيْدٌ قَاعِدًا

الكلام على التناقض والعكس والتنبيه على أن العكس ما كان لازما لصورة القضية لا

لمادتها المخصوصة كما أن النتيجة ما كان لازما لصورة القياس لا لمادته المخصوصة

٦٠٥ وَكَذِبُ النَّقِیْضِ لِلْقَضِيَّةِ
 ٦٠٦ وَإِنْ بَدَأَ صِدْقٌ نَقِیْضُهَا لَزِمَ
 ٦٠٧ وَأَوَّلُ الْعَكْسَيْنِ عَكْسٌ لُغَوِيٌّ
 ٦٠٨ فَعَكْسُهَا إِنْ صَدَقَتْ يَصْدُقُ كَمَا
 ٦٠٩ فَصِدْقُهَا يُدْرَى بِصِدْقِ الْعَكْسِ أَوْ
 ٦١٠ أَمَّا تَنَاقُضُ الْقَضِيَّتَيْنِ
 ٦١١ وَالْكَفْمُ إِنْ وُجِدَ وَالْمُهْمَلَةُ
 ٦١٢ فَرُبَّمَا كَذَبَتْ الْكُلِّيَّتَانِ
 ٦١٣ وَلَا يُرَى مِنَ التَّقِیْضَيْنِ اجْتِمَاعٌ
 ٦١٤ فَالِاخْتِلَافُ شَرْطُهُ أَنْ يُوجِبَا
 ٦١٥ وَالِاتِّفَاقُ فِي الْمَتَى وَالْأَيْنِ
 ٦١٦ وَبِاتِّحَادِ نَسَبَةِ الْحُكْمِيَّةِ
 ٦١٧ فَهِيَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَّحِدَا
 ٦١٨ وَالْعَكْسُ مِنْهُ مُسْتَوٍ وَمِنْهُ مَا
 ٦١٩ فَذَلِكَ قَلْبُ جُزْأِي الْقَضِيَّةِ
 ٦٢٠ وَالْكَفْمُ لَكِنْ جَعَلُوا الْكُلِّيَّا
 ٦٢١ فَعَكْسُ مَا مَحْمُولُهَا أَعْمٌ
 ٦٢٢ وَالْعَكْسُ مَا لِصُورَةِ الْقَضِيَّةِ
 ٦٢٣ لَا مَا لِلزُّومِ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ
 ٦٢٤ وَلَمْ يُسَلِّمْ مَا ادَّعَى مِنْ ذَلِكَ
 ٦٢٥ وَالْعَكْسُ لِلْمُوجِبَةِ الشَّخْصِيَّةِ
 ٦٢٦ وَهِيَ بِالْكُلِّيَّةِ السَّالِبَةِ
 يَلْزَمُ دَائِمًا إِذَا صَدَقَتْ
 كَذِبُهَا وَالْعَكْسُ فِي الْعَكْسِ عُلْمٌ
 لَيْسَ نَقِیْضِيًّا وَلَيْسَ مُسْتَوِيًّا
 لِلْكَذِبِ الْكَذِبُ فِيهِ لَزِمًا
 بِكَذِبِ النَّقِیْضِ عِنْدَ مَنْ دَرَوَا
 فَهَوَ اخْتِلَافُ الْكَيْفِ مِنْ هَاتَيْنِ
 عِنْدَهُمْ قَضِيَّةٌ جُزْئِيَّةٌ
 وَصَدَقَتْ مَعَ ذَلِكَ الْجُزْئِيَّتَانِ
 وَلَا اِرْتِفَاعٌ فَهُمَا ذَوَا امْتِنَاعٍ
 صِدْقًا لِهَازِي وَلِهَازِي كَذِبًا
 شَرْطٌ وَمِثْلُ ذَيْنِ غَيْرُ ذَيْنِ
 قَدْ اِكْتَفَى بَعْضُ مِنَ الْأَثْمَةِ
 إِنْ اِتَّفَاقٌ مِنْ سِوَاهَا فُقِدَا
 يُنْسَبُ لِلنَّقِیْضِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
 مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَیْفِيَّةِ
 مِنْهُ لَدَى إِجْبَابِهِ جُزْئِيًّا
 يَكْذِبُ إِنْ بَقِيَ هَذَا الْكَفْمُ
 يَلْزَمُ كَالْمَطْلُوبِ فِي الْأَقْسِيسَةِ
 لَا فِي جَمِيعِهَا يَكُونُ ذَا اِطْرَادٍ
 قَوْمٌ هُنَا وَلَا مَا ادَّعَوْا هُنَالِكَ
 فِي الْمُسْتَوِيِّ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً
 تُعْكَسُ إِنْ لَمْ تَكُ بِالْمُوجِبَةِ

٦٢٧ وَإِنْ يَكُ الْمَحْمُولُ غَيْرُ كَلْبِي
 ٦٢٨ وَفِي سِوَى الْكَلْبِيَّةِ الْمُوجِبَةِ
 ٦٢٩ أَمَّا التَّقْيِضِيُّ فَلَيْسَ ذَا حَفَا
 ٦٣٠ فَأَوَّلُ الْقِسْمِينَ مِنْهُ فَانْتَبِهْ
 ٦٣١ وَالْكَيفُ فِي ذَا الْقِسْمِ لَنْ يُغَيَّرَا
 ٦٣٢ وَبِمُنَاقِضِ الْأَخِيرِ الْأَوَّلُ
 ٦٣٣ وَفِيهِ الْأَخْرُ يُبَدَّلُ بِعَيِ
 ٦٣٤ وَالْمُوجِبَاتُ فِي التَّقْيِضِ كَالسَّوَا
 ٦٣٥ فَتُعْكَسُ الْمُوجِبَةُ الْكَلْبِيَّةُ
 ٦٣٦ وَالسَّالِبَاتُ مِثْلُ مُوجِبَاتِ
 ٦٣٧ وَعَكْسُ الْإِسْتِوَاءِ لَا يُرَى لِمَا
 ٦٣٨ وَهَكَذَا الْأَخْرُ فِي مُوجِبَةِ
 ٦٣٩ وَمَالَهُ عَكْسٌ بِالْعَكْسِ دُعِي

القياس

٦٤٠ قَوْلُ مُرَكَّبٍ إِذَا مَا سُلِّمًا
 ٦٤١ وَمِنْ قَضِيَّتَيْنِ أَوْ مِنْ أَكْثَرَا
 ٦٤٢ وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ اللَّزُومِ ذَا
 ٦٤٣ هُوَ الْقِيَاسُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ
 ٦٤٤ وَالْإِفْتِرَانِيُّ لِأَشْكَالِ فُسِمِ
 ٦٤٥ وَالشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ
 ٦٤٦ وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ حَالَةِ الْوَسْطِ
 ٦٤٧ وَكُلُّ شَكْلٍ فِيهِ سِتَّةَ عَشْرَ
 ٦٤٨ فَالشَّكْلُ لَمْ تُعْتَبَرْ الْأَسْوَارُ
 ٦٤٩ وَالْوَسْطُ الْمَدْكُورُ إِنْ فِي الصُّغْرَى
 ٦٥٠ فَالشَّكْلُ فِي حُصُوصِهَا لِحَالِ
 ٦٥١ وَالْحَمْلُ فِيهِ مَا دَعَوْهُ ثَانِيَا
 ٦٥٢ وَرَابِعِ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ

كَانَ بَدَاتِ الشَّخْصِ عَكْسُ الْكَلْبِي
 يَكُونُ ذَا لَهَا ذِهِ الْكَلْبِيَّةِ
 مُوَافِقًا فِي الْكَيفِ أَوْ مُخَالَفًا
 تَبْدِيلُ كُلِّ بِنَقِيضِ صَاحِبِهِ
 وَفِي الْمُخَالَفِ مُغَيَّرُ يُرَى
 فِيهِ لَدَى مَنْ سَلَفُوا يُبَدَّلُ
 نِ الْأَوَّلِ لَا نَقِيضِهِ بِغَيْرِ مَيْنِ
 لِبِ إِذَا مَا عَكِسَتْ عَكْسَ اسْتِوَى
 كَلْبِيَّةً وَمِثْلَهَا الشَّخْصِيَّةُ
 فِي الْإِسْتِوَاءِ تُعْكَسُ جُزْئِيَّاتُ
 فِيهِ اجْتِمَاعُ الْخِسْتَيْنِ لِأَزْمَا
 جُزْئِيَّةِ التَّسْوِيرِ أَوْ مُهْمَلَةَ
 وَأَصْلُهُ دَعَاؤُهُ بِالْأَصْلِ فَعِ

٦٥٣ وَالْإِخْتِلَافُ فِي الْجَلَاءِ جُعِلَا
 ٦٥٤ وَلَمْ يَعُدَّ نَجْلُ سَيِّئَا الْأَلْمَعِي
 ٦٥٥ وَحُجَّةُ الْإِسْلَامِ لَمْ يَعُدَّهُ
 ٦٥٦ وَلَكِنِ الرَّاسِي عَدَّهُ كَمَا
 ٦٥٧ وَلَا زِمَ الْقِيَّاسُ بِالِدَّعْوَى دُعِي
 ٦٥٨ وَهُوَ بِالْمَطْلُوبِ قَبْلَ إِكْمَا
 ٦٥٩ فَإِنَّ تَبَيَّنَ كَمَالَ الْحُجَّةِ

الكلام على انقسام القياس الاقتراني إلى بسيط ومركب والتنبيه على أن جزء الجملة المنسوبة إليه هو المبتدأ وجزءها المنسوب هو الخبر ذلك على المنسوب إليه وصفاً

والمراد مصدوقه وإن كان المنسوب ذاتاً فالمراد صاحب اسمها

٦٦٠ وَالْإِقْتِرَانِي يُرَى بِدُونِ مَيِّنَ
 ٦٦١ وَفِي قَضِيَّتَيْهِ تَكْرِيْرٌ يُرَى
 ٦٦٢ وَهُوَ بِالْوَسْطِ أَيْضًا يُدْعَى
 ٦٦٣ وَعَيْزُهُ مِنْ طَرَفِي أَوْلَاهُمَا
 ٦٦٤ وَهِيَ صُغْرَى شَكْلِهَا وَالطَّرْفُ
 ٦٦٥ وَهِيَ كُبْرَى الشَّكْلِ وَالْمُكْرَّرُ
 ٦٦٦ بَلْ يُوضَعُ الْأَصْغَرُ ثُمَّ ثُمَّ
 ٦٦٧ وَإِنْ تَسَاوَى أَصْغَرٌ وَأَكْبَرُ
 ٦٦٨ وَمَا مِنَ الْأَخِيرِ قَدْ فُهِمَ ثُمَّ
 ٦٦٩ وَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّ مَصْدُوقِيهِمَا
 ٦٧٠ فَالْوَصْفُ دَائِمًا مِنَ الدَّاتِ أَعَمُّ
 ٦٧١ وَطَرَفَا الْإِسْنَادِ الْإِسْمِيَّانِ
 ٦٧٢ إِذَا إِلَى مُرَادٍ مَنْ قَدْ أُخْبِرَا
 ٦٧٣ فَالْحَيَوَانُ إِنْ إِلَى الْإِنْسَانِ كَانَ
 ٦٧٤ إِذْ لَوْ أُريدَ مَا مِنَ الْمَفْهُومِ
 ٦٧٥ لَكَانَ الْإِنْسَانُ بِذَاكَ أَسَدًا
 ٦٧٦ وَالْجُزْءُ إِنْ رَأَيْتَهُ لِأَخْرَا

بَسِيْطًا أَنْ رُكِّبَ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ
 لِطَرَفٍ يَدْعُوْنَهُ الْمُكْرَّرَا
 قَطْعًا كَمَا يُدْعَى بِذَاكَ قَطْعًا
 يُعْرَفُ بِالْأَصْغَرِ عِنْدَ الْعُلَمَا
 الْآخِرُ بِالْأَكْبَرِ لَدَيْهِمْ يُعْرَفُ
 فِيمَا يُرَى نَتِيْجَةً لَا يُذْكَرُ
 يُحْمَلُ الْأَكْبَرُ عَلَيْهِ ثَمًا
 فَالْأَكْبَرُ اسْمٌ لِلَّذِي يُؤَخَّرُ
 يَكُونُ مِنْ مَصْدُوقِ الْأَوَّلِ أَعَمُّ
 دَوَا تَسَاوَى مَعَ ذَاكَ فَافْهَمَا
 وَهُوَ بِالْمَحْمُولِ دَائِمًا يُؤَمُّ
 عَلَى الدَّوَامِ يَتَسَاوَيَانِ
 نُظِرَ لَا إِذَا لِإِلَاصِلِ نُظِرَا
 مُسْنَدًا اخْتَصَّ بِبَعْضِ الْحَيَوَانِ
 الْحَيَوَانِ كَانَ ذَا عُمُومِ
 وَنَمِرًا وَنَعْرًا وَصُرْدَا
 مُنْتَسِبًا فَسَمِيْنُهُ خَبْرَا

٦٧٧ وَإِنْ إِلَيْهِ جُزْءُ الْآخِرِ نُسِبَ
 ٦٧٨ وَالْوَصْفُ إِنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ قُصِدَا
 ٦٧٩ وَالذَّاتُ إِنْ تُنْسَبُ فَقَدْ قُصِدَ مَا
 فَسَمِينُهُ مُبْتَدَأًا ثُمَّ تُصَبُّ
 شَخْصٌ عَلَيْهِ صِدْقٌ ذَا الْوَصْفِ بَدَا
 مِنْ صَاحِبِ اسْمِهَا لَدَيْهِمْ فُهِمَا

الكلام على شروط إنتاج الأشكال وعدد الضروب المنتجة منها والتنبيه على أن

النتيجة تأخذ خسة شكلها أو خستيه

٦٨٠ وَكُلُّ شَكْلٍ فَهُوَ ذُو شَرْطَيْنِ لَا
 ٦٨١ إِلَّا الَّذِي يَدْعُوْنَهُ بِالرَّابِعِ
 ٦٨٢ إِنْجَابٌ صُغْرَى سُورِهَا جُزْئِيٌّ
 ٦٨٣ أَيْ اجْتِمَاعُ الْخَسَّتَيْنِ تَيْنِ
 ٦٨٤ فَسُورٌ بَعْضٌ لَيْسَ فِيهِ مُنْتَجَا
 ٦٨٥ وَلِسَوَى ذَا الشَّكْلِ شَرْطَانِ كَمَا
 ٦٨٦ أَنْ يُوجَدَ الْإِنْجَابُ فِي صُغْرَاهُ
 ٦٨٧ وَأَوَّلُ الشَّرْطَيْنِ مِمَّا يُشْتَرَطُ
 ٦٨٨ وَأَنْ تُرَى مَعَ ذَا بِالْقَضِيَّتَيْنِ
 ٦٨٩ وَشَرْطُ ثَانِي تِلْكَ الْأَشْكَالِ اخْتِلَافُ
 ٦٩٠ وَأَنْ تُرَى كُْبْرَاهُ مَعَ مَا ذُكِرَا
 ٦٩١ فَأَضْرُبُ الْإِنْتِاجِ تُلْفَى أَرْبَعَةٌ
 ٦٩٢ وَالثَّلَاثُ الْمُنتَجُ فِيهِ سِتَّةٌ
 ٦٩٣ وَمِنْ لُزُومِيَّاتِ الْإِتِّصَالِ
 ٦٩٤ وَيَنْتَمِي لَهَا مِنَ الْأَحْكَامِ مَا
 ٦٩٥ فَمَا لَهُ الشَّرْطَانِ مِنْهَا حَصَلَا
 ٦٩٦ وَتَأْخُذُ النَّتِيجَةُ الْخَسَّةَ مِنْ
 ٦٩٧ وَالْكَيفُ وَالْكَفُّ تَقَدَّمَا كَمَا
 ٦٩٨ فَإِنْ تَكُنْ فِي الشَّكْلِ خَسَّتَانِ
 ٦٩٩ وَقَدْ تُرَى آخِذَةٌ لِلْخَسَّةِ
 ٧٠٠ وَذَآكَ فِي كُلِّ فَكْلٍ أَوْ فَلَا
 ٧٠١ فَالرُّدُّ لِأَوَّلِ فِي الضَّرْبَيْنِ
 يُنْتِجُ إِلَّا حَيْثُ فِيهِ حَصَلَا
 فَشَرْطُهُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ فَع
 مَعَ سَلْبِ كُبْرَى سُورِهَا كُلِّيٌّ
 أَوْ عَدَمِ اجْتِمَاعِ خَسَّتَيْنِ
 إِنْ بَعْدَهُ سُورٌ سِوَى لَا شَيْءٍ جَا
 قَدْ مَرَّ فَالْأَوَّلُ شَرْطَاهُ هُمَا
 وَأَنْ تُرَى كُْلِيَّةً كُْبْرَاهُ
 فِي ثَالِثِ الْأَشْكَالِ عِنْدَ مَنْ فَرَطُ
 كُْلِيَّةً أَوْ تُرَى كُْلِيَّتَيْنِ
 كَيْفَ الْقَضِيَّتَيْنِ مِنْ غَيْرِ خِلَافِ
 كُْلِيَّةً كَمَا فِي الْأَوَّلِ تُرَى
 فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِي مَعَهُ
 مِنَ الضُّرُوبِ وَالْأَخِيرُ حَمْسَةٌ
 يَصِحُّ تَرْكِيبُ لِذِي الْأَشْكَالِ
 لَهَا مِنَ الْأَحْكَامِ فِي الْحَمْلِ انْتَمَى
 يُنْتِجُ وَالْعَادِمُ لِلشَّرْطَانِ لَا
 كَيْفِ وَكَمِّ الشَّكْلِ إِنْ فِيهِ تَعْنُ
 تَقَدَّمَتْ خِسَّةٌ كُلٌّ مِنْهُمَا
 فَفِي النَّتِيجَةِ تُرَى هَاتَانِ
 مَوْجُودَةٌ فِي شَكْلِهَا بِالْقُوَّةِ
 شَيْءٍ بِثَالِثٍ وَرَابِعٍ جَلَا
 تَبْدُو بِهَا جُزْئِيَّةً فِي دَيْنِ

٧٠٢ فَعَكْسُ صُغْرَى الثَّالِثِينَ إِلَى
٧٠٣ وَالرَّدُّ فِي أَوَّلِ الآخِرِينَ
٧٠٤ وَرَدُّ أَحْرَهُمَا بِعَكْسِ تَيْنِ
٧٠٥ فَالْكُمُّ فِي كُليَّةِ الإِيجَابِ لَا
٧٠٦ وَكُلَّمَا غَيَّرَ تَرْتِيبَ عُلْمِ

الكلام على كون إنتاج الشكل الأول بينا بنفسه وكون إنتاج غيره يتبين برده إليه إن

أمكن وبقياس الخلف إن لم يمكن

٧٠٧ وَأَوَّلُ الأشْكَالِ الإِنتَاجِ جَلِي
٧٠٨ وَمَا سِوَى الأَوَّلِ مِنْهَا يَبْدُو
٧٠٩ وَالرَّدُّ عَكْسٌ لِلْقَضِيَّةِ الَّتِي
٧١٠ أَوْ عَكْسٌ غَيْرِ هَذِهِ مَعَ جَعْلِ
٧١١ أَوْ عَكْسٌ كُلِّ دُونَ أَنْ يُغَيَّرَا
٧١٢ وَبِقِيَاسِ الخُلْفِ قَدْ يُبَيَّنُ
٧١٣ كَمِثْلِ كُلِّ ثُمَّ لَيْسَ بَعْضُ أَنْ
٧١٤ أَوْ لَيْسَ بَعْضٌ ثُمَّ كُلُّ حَيْثُ جَا
٧١٥ وَالخُلْفُ أَنْ يُضَمَّ مَا قَدْ نَاقِضَا
٧١٦ إِلَى مُقَدِّمَتِهِ المُخَالَفَةُ
٧١٧ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لِمَا كَانَ لِتِي
٧١٨ وَلَا نِزَاعٍ فِي القَضِيَّتَيْنِ
٧١٩ فَيُنْتِجُ الشَّكْلُ الَّذِي قَدْ رُكِّبَا
٧٢٠ إِذْ هِيَ لِلْقَضِيَّةِ الأُخْرَى الَّتِي
٧٢١ وَالْقَوْلُ إِنْ نَاقِضَ قَوْلًا صَادِقًا
٧٢٢ وَمُنْتِجُ الأشْكَالِ حُكْمٌ أَكْبَرُهُ
٧٢٣ كَانَ مِنَ الأَحْكَامِ الإِيجَابِيَّةِ
٧٢٤ وَذَا التَّصَادُقُ يَكُونُ لَازِمًا
٧٢٥ وَفِي سِوَى ضَرْبِهَا المُحْضُورَةُ

الكلام على الاقتراني المركب وكون الداعي إلى التركيب مقدمة وإحدهما إلى تليين

بقياس آخر، والتنبيه على أن جواز كحد المعلومة باشتراط التركيب فيه في كل قياس

- ٧٢٦ وَالْإِفْتِرَانِي مُرَكَّبًا يُرَى
٧٢٧ وَذَٰكَ إِنْ فِي مُنْتَجِ الْمَطْلُوبِ كَانَ
٧٢٨ وَالشَّكْلُ فِي هَذَا تَكُونُ الْكُبْرَى
٧٢٩ أَوْ النَّتِيجَةُ الَّتِي لِأَوَّلِ
٧٣٠ ثُمَّ تَكُونُ بَعْدَ ذَا فِي كُلِّ
٧٣١ وَحَدْفُ صُغْرَى الشَّكْلِ أَوْ كُبْرَاهُ لَا
٧٣٢ وَحَيْثُ مَحْدُوفُهُمَا يَكُونُ دُونَ
٧٣٣ وَلَا يُنَافِي حَدْفُ مَا عَلِمَ مَا
إِنْ كَانَ مِنْ شَكْلَيْنِ أَوْ مِنْ أَكْثَرِ
الْحُكْمِ فِيهِ احتِجَاجٌ لِبَيَانِ
مِنْهُ لِأَخَرٍ يَلِيهِ صُغْرَى
تَكُونُ صُغْرَى لِلَّذِي لَهُ يَلِي
شَكْلٍ تَلَا ذَلِكَ صُغْرَى الشَّكْلِ
يُمنَعُ إِنْ مَحْدُوفُ هَاتَيْنِ جَلًّا
حَدْفِ النَّتِيجَةِ كَمَا مَعَهُ يَكُونُ
مِنْ شَرْطِ تَرْكِيبِ الْقِيَاسِ عُلْمًا

الكلام على القياس الاستثنائي وفيه استطراد إلى اختلاف النحاة في كون إلا مثل

لكن أو مثل سوى وإلى جواز حذف نون لكن إذا خفت وحذف نون مضارع كان

المجزوم بالسكون وكون إحدى الكافيين لا يليها إلا ساكن والأخرى لا يليها إلا متحرك

- ٧٣٤ أَمَّا الَّذِي يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِي
٧٣٥ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْ شَرْطِيَّةٍ
٧٣٦ وَهِيَ الَّتِي تُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِيَّةِ
٧٣٧ وَحَرْفٌ لَكِنَّ يُرَى فِي الْمَعْنَى
٧٣٨ فَجُلُّ بَصَرِيَّهِمْ الْأَجَلَّا
٧٣٩ فَهِيَ حَرْفٌ عِنْدَهُمْ كَحَرْفِ
٧٤٠ كَمِثْلِ جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدًا
٧٤١ فَهُوَ لَمْ يَجِ وَهِيَ جَاءَتْ
٧٤٢ وَكَوْنُهُ لِلِاسْمِ وَالْوَصْفِ اسْتِثْنَاءٌ
٧٤٣ وَأُيِّدَتْ مَا قَدْ رَأَهُ ذَا النَّفْرِ
٧٤٤ فَإِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِيهَا وَقَعَا
٧٤٥ وَعِنْدَ مَنْ مِنَ النُّحَاةِ قَدْ زَوَى
٧٤٦ فَمَا لَهُ وَقَعَ الْإِسْتِثْنَاءُ اسْمٌ
٧٤٧ وَلَا يَلِي لَكِنَّ إِلَّا جُمْلَةٌ
٧٤٨ وَإِنْ تُحَقِّقَ نُونُ لَكِنَّ غَلَبَ
مِنَ الْقِيَاسِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ
كُبْرَى وَصُغْرَى بَعْدَهَا حَمَلِيَّةٌ
إِذْ حَرْفٌ لَكِنَّ يُرَى فِيهَا هِيَ
عِنْدَ النُّحَاةِ كَأَدَاةِ اسْتِثْنَاءِ
تُرَى كَلَكِنَّ لَدِيهِمْ إِلَّا
مِنَ اسْمِ اسْتِثْنَاءٍ وَوَصْفِ
وَلَمْ تَجِيءْ فَتَأَةُ إِلَّا سَعْدَى
فَكَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ لِجُزْئِي جُمْلَةٍ
لِأَنَّهُ مِنْ ذَا وَمِنْ ذَلِكَ كَانَ
آيَةً (إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ)
لِجُمْلَةٍ مَعَ كَوْنِهِ مُنْقَطِعًا
بِالْكُوفَةِ اسْتِثْنَاءٌ إِلَّا كَسَوَى
لَا جُمْلَةٍ يُفْهَمُ مِنْهَا حُكْمٌ
تَنْفِي وَجُودَ صِفَةٍ أَوْ تَثْبِيثُ
إِهْمَالُهَا وَإِنْ بِهَا الْبَعْضُ نَصَبَ

٧٤٩ وَالنُّونُ مِنْ لَكِنَّ وَهِيَ حَرْفٌ
 ٧٥٠ وَحَذْفُ نُونٍ لَمْ تَكُنْ أُجِيزَ لَا
 ٧٥١ فَالْجَزْمُ بِالسُّكُونِ لَا بِالْحَذْفِ
 ٧٥٢ وَمَا أُجِيزَ مِنْهُ لَا مَا قَدْ أُبِي
 ٧٥٣ وَلَكِنْ كَافُهَا يَلِيهَا ذُو سُكُونٍ
 ٧٥٤ وَعَكْسُ ذَا مَنْعَهُ النُّحَاةُ
 ٧٥٥ وَالْمَبْحَثُ النَّحْوِيُّ ذُو إِنَاءٍ
 ٧٥٦ وَقَدْ مَضَى بَيَانُ أَنَّ الْكُبْرَى
 ٧٥٧ وَهَذِهِ تُفِيدُ أَنَّ طَرْفًا
 ٧٥٨ وَيُنْتِجُ الْإِثْبَاتُ فِي حَالِ اتِّصَالٍ
 ٧٥٩ وَنَفْيُ تَالٍ نَفْيُهُ وَعَيْرُ مَا
 ٧٦٠ أَمَا انْفِصَالُ الْجَمْعِ وَالْإِثْبَاتُ فِي
 ٧٦١ وَفِي الْحُلُوفِ عَكْسُ ذَلِكَ وَلَا
 ٧٦٢ وَفِي انْفِصَالِهَا الْحَقِيقِيُّ النَّتَا
 ٧٦٣ إِنْ فِيهِ تَرْكِيبُ الْحَقِيقِيَّةِ مِنْ
 ٧٦٤ وَلَا نَتِيجَةٌ إِذَا مَا رُكِّبَتْ
 ٧٦٥ إِذْ النَّتِيجَةُ هُنَالِكَ هِيَ
 ٧٦٦ فَجَاءَ فِي الدَّلِيلِ عَيْنُ مَا ادَّعِيَ
 ٧٦٧ وَالْكُلُّ مِنْ طَرْفِي الشَّرْطِيَّةِ
 ٧٦٨ فَإِنَّ تَكُ الدَّعْوَى كَمَثَلِ طَرْفٍ
 ٧٦٩ هَذَا وَشَرْطِيَّةٌ ذَا إِنْ لَمْ تَجِي
 ٧٧٠ وَنَفْيُ الْإِنْتِاجِ مِنَ الْمَعْلُومِ

الكلام على قياس التمثيل وقياس الاستقراء وكونهما ليس من حجج أهل المنطق

لأنهما لا يفيدان اليقين

٧٧١ وَلَيْسَ مِنْ حُجَجِ هَؤُلَاءِ
 ٧٧٢ فَذَلِكَ أَنْ يُحْمَلَ جُزْئِيٌّ عَلَى
 ٧٧٣ كَالْحَمْرِ تَحْرُمُ لِلِاسْكَارِ الَّذِي
 قِيَاسُ تَمَثِيلٍ أَوْ اسْتِقْرَاءِ
 آخَرَ فِي الْحُكْمِ لِجَمَاعٍ جَلَا
 يَوْجُدُ فِي النَّبِيذِ فَهُوَ مِثْلُ ذِي

٧٧٤ وَهُوَ مِنْ حُجَجِ أَصْحَابِ الْأُصُولِ
 ٧٧٥ وَالظَّنُّ فِي أَحْكَامِنَا الْفَرَعِيَّةِ
 ٧٧٦ نَعَمْ وَصَدَقَ صَاحِبُ الشَّرْعِ جَزْمَ
 ٧٧٧ وَالْحُكْمُ إِنْ أَثَبَتَ لِلْكَلْبِيِّ
 ٧٧٨ فَإِنَّ ذَلِكَ يُدْعَى بِالِاسْتِقْرَاءِ
 ٧٧٩ كَالْحَيَوَانِ كُلِّهِ يُحَرِّكُ
 ٧٨٠ وَالرَّفْعُ لِلْفَاعِلِ كُلِّهِ يَجِبُ
 ٧٨١ وَهُوَ حُجَّةٌ بِأَبْلِ بُهْتَانِ
 ٧٨٢ وَلَا يُفِيدُ الْجَزْمَ بِالْأَحْكَامِ
 ٧٨٣ فَإِنْ بَدَأَ فِيهِ التَّمَامُ جُزْمًا
 ٧٨٤ كَالْعَالَمِ الْخُدُوثُ فِيهِ ظَاهِرٌ
 ٧٨٥ وَيَخْدُوثُ ذَيْنِ صَحَّحَ جُزْمًا
 ٧٨٦ وَالْفُضْدُ بِالْجُزْمِيِّ هَهُنَا الْإِضَا

لِأَنَّ ظَنَّ الْحُكْمِ مِنْهُ ذُو حُصُولٍ
 كَافٍ لَدَى مُجْتَهِدِي الْأَيْمَةِ
 بِهِ فَأَصْلُ الْفَرَعِ بِالْجَزْمِ عُلْمٌ
 لِكَوْنِهِ وُجِدَ فِي الْجُزْمِيِّ
 عِنْدَ أَوْلَاءِ وَسِوَى أَوْلَاءِ
 الْأَسْفَلِ مِنْ فَكَيْهِ حِينَ يَغْلِكُ
 وَكُلُّ مَفْعُولٍ فَهُوَ مُنْتَصِبٌ
 فِي النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَالْمَعَانِي
 إِلَّا إِذَا مَا كَانَ ذَا تَمَامٍ
 بِمَا مِنَ الْحُكْمِ بِهِ قَدْ عَلِمَا
 لِأَنَّهُ أَعْرَاضٌ أَوْ جَوَاهِرٌ
 وَلَيْسَ فِيهِ غَيْرُ ذَيْنِ فَسَمَا
 فِي الَّذِي فِي النَّظْمِ ذِكْرُهُ مَضَى

**الكلام على انقسام الحجة إلى عقلية ونقلية وانقسام الحجة العقلية إلى برهان
 وخطابة وجدل وشعر وسفسطة وانقسام البرهان إلى إني ولمي وبيان مراتب هذه الأقسام
 وموادها التي تؤلف منها**

٧٨٧ يُرْجَعُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ لِلنَّقْلِ
 ٧٨٨ وَعُلَمَاءُ عِلْمِ الْأُصُولِ بَيَّنُّوا
 ٧٨٩ وَحُجَجُ الْحُكْمِ اللَّوَاتِي يُرْجَعُ
 ٧٩٠ بَلْ هِيَ لِلثَّلَاثِ لَيْسَتْ تَعْدُو
 ٧٩١ وَرُبَّمَا تُذَكَّرُ مَعَهَا السَّفْسَطَةُ
 ٧٩٢ فَهِيَ تَلْعَبُ بِأَنْفُسِ الضِّعَافِ
 ٧٩٣ وَهِيَ دَلِيلُ الْخَادِعِ الْمُرَكَّبِ
 ٧٩٤ كَحَبْلِي الَّذِي تَرَى مُبْرَقَشُ
 ٧٩٥ وَحُجَّةُ الْبُرْهَانِ أَقْوَى حُجَّةِ
 ٧٩٦ وَالْعَرَضُ الْمَقْصُودُ بِالْبُرْهَانِ
 ٧٩٧ وَمِنْهُ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ

فِي حُجَجِ الْأَحْكَامِ أَوْ لِلْعَقْلِ
 مَا فِيهِ لِلنَّقْلِ الرَّجُوعُ يُمَكِّنُ
 لِلْعَقْلِ لَا لِلنَّقْلِ فِيهَا أَرْبَعُ
 عِنْدَ الْأَلْيِ بِالشَّعْرِ لَمْ يَعْتَدُوا
 حِفْظًا لِذِي الضَّعْفِ مِنْ أَنْ تُعَلِّطَهُ
 وَالْأَقْوِيَا تَأْتِيهَا بِهِمْ يُخَافُ
 مِمَّا يُحَاكِي الصَّدَقَ وَهُوَ كَذِبٌ
 وَكُلُّ مَا بُرَقَشَ فَهُوَ حَنْشُ
 وَهِيَ لِأَهْلِ الْمُؤَوَّةِ الدَّهْنِيَّةِ
 حُصُولُ أَعْلَى رُتَبِ الْإِيْقَانِ
 مَا هُوَ إِنْ يَوْمِنَهُ لِمِي

٧٩٨ فَوَسَطُ الْبُرْهَانِ عِلَّةٌ بِلَا
 ٧٩٩ فَحَيْثُ لِلْحُكْمِ بَدَتْ لِمَيَّتُهُ
 ٨٠٠ فَهُوَ لِمَيِّي وَإِنْ فِي الدَّهْنِ
 ٨٠١ فَذَاكَ مَنْسُوبٌ إِلَى لِمَا آتَى
 ٨٠٢ وَذَا إِلَى إِنْ آتَى تُفِيدُ
 ٨٠٣ وَالْمِيمُ فِي اللَّيِّ قَدْ شُدَّتِ
 ٨٠٤ فَالْعَالَمُ الْمُمْكِنُ ذُو افْتِقَارِ
 ٨٠٥ مِثَالُ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُكْرَرْ
 ٨٠٦ وَالْعَالَمُ الْمَخْلُوقُ ذُو إِمْكَانِ
 ٨٠٧ فَإِنَّ مَخْلُوقِيَّةَ الْعَالَمِ لَا
 ٨٠٨ وَإِنَّمَا يَحْضُلُ فِي الْأَذْهَانِ
 ٨٠٩ وَالْوَصْفُ الْإِمْكَانِيُّ وَصِفٌ ذَاتِي
 ٨١٠ وَعِنْدَهُمْ لِكُلِّ حُجَّةٍ مَوَادُّ
 ٨١١ فَمَنْ يَقِينِي الْمُقَدِّمَاتِ
 ٨١٢ كَالْأَوْلِيَّاتِ وَمَا لِحَسِّي
 ٨١٣ أَوْ التَّوَاتُرِ أَوْ الْوِجْدَانِ
 ٨١٤ فَالْأَوْلِيَّاتُ الَّتِي الْعَقْلُ عَلَى
 ٨١٥ كَجَزْمِنَا أَنَّ لِكُلِّ أَثَرِ
 ٨١٦ أَمَّا الَّتِي تُنْسَبُ لِلْحَسِّ فَمَا
 ٨١٧ كَعِلْمِنَا بِأَنَّ فِي السَّمَاءِ
 ٨١٨ وَمُدْرِكُ الْأَفْرَاحِ وَالْأَحْزَانِ
 ٨١٩ وَهُوَ الَّذِي يُدْرِكُ مَا كَالشَّبَعِ
 ٨٢٠ وَمَا مُشَاهِدَتُهُ تَكَرَّرَتْ
 ٨٢١ وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ اخْتِبَارُهُ لَنَا
 ٨٢٢ هُوَ الَّذِي يُعْرِفُ بِالْمُجَرَّبِ
 ٨٢٣ فَذَلِكَ الْأَوَّلُ كَكَوْنِ النَّارِ
 ٨٢٤ فَلَيْسَ مِنْ ذَوِي الْعُقُولِ يُوجَدُ
 رَبِّ لِتَصْدِيقِ وَحُكْمِ حَصَالًا
 فِي خَارِجِ الْأَذْهَانِ أَيَّ عِلِّيَّتُهُ
 أَتَبَتَ عِلْمَ الْحُكْمِ فَهُوَ إِنِّي
 يَسْأَلُ سَائِلٌ بِهَا عَنْ عِلَّةِ
 إِثْبَاتِ حُكْمٍ مَعَهُ تَأْكِيدُ
 وَهَمْزَةُ الْإِثْبَاتِ ذَاتُ كَثْرَتِ
 لِأَجْلِ الْإِمْكَانِ لِفِعْلِ الْبَارِي
 وَسَطُهُ فَالشَّكْلُ نَظْمُهُ دُرِي
 مِثَالُ الْإِثْبَاتِ مِنَ الْبُرْهَانِ
 يُرَى بِهَا إِنْكَارُهُ مُعَلَّلًا
 بِعِلْمِهِ الْعِلْمُ بِذَا الْإِمْكَانِ
 لِعَيْرِ ذَاتِ اللَّهِ وَالصِّفَاتِ
 مِنْهَا يُرَى تَأْلِيفُ مَا مِنْهَا يُرَادُ
 يُؤَلَّفُ الْبُرْهَانُ أَقْوَى هَاتِي
 تُنْسَبُ أَوْ تَجْرِبَةٌ أَوْ حَدْسِي
 فَكُلُّ ذَلِكَ مَادَّةُ الْبُرْهَانِ
 جَزْمٌ بِهَا لَمْ يَكْتَسِبْهُ جُبِلًا
 مُؤَثَّرًا ذَا صِغَرٍ أَوْ كِبَرِ
 بِهَا بِوَسِطَةِ حَسِّ جُزْمًا
 شَمْسًا وَفِي الْأَنْهَارِ جَارِ الْمَاءِ
 حَسٌّ لَنَا يُعْرِفُ بِالْوِجْدَانِ
 وَالْجُوعِ وَالْعُضْبِ وَالرِّضَا فَعِ
 فَأَعْلَمَتْ بِمُؤَوَّةٍ قَدْ أَثَرَتْ
 إِنْ اخْتِبَارُهُ أَرَدْنَا مُمَكِّنَا
 لَا مَا لَهُ التَّأْنِيثُ لَمْ يُصَاحِبِ
 مُحْرِقَةً وَذَا سَوَادُ الْقَارِ
 جَزْمٌ بِأَنَّ كُلَّ قَارٍ أَسْوَدُ

٨٢٥ وَلَيْسَ فِي الْجَزْمِ بَأَنَّ النَّارَ
٨٢٦ وَلَوْ أَجَازَ الْعَقْلُ أَلَّا تُحْرَفَا
٨٢٧ وَالْأَمْرُ إِنْ شُوهِدَ مَا قَدْ أُوجِبَا
٨٢٨ وَهُوَ أَمْرٌ لَا يُرَى مِنْ جِنْسِ
٨٢٩ كَعَلِمْنَا أَنَّ مِنَ الشَّمْسِ الْقَمَرِ
٨٣٠ إِذْ شَكَلُهُ إِذْ قُرْبُهُ مِنْهَا بَدَا
٨٣١ وَالْمُمْكِنُ الْمَحْسُوسُ إِنْ جَا مُحْبِرُ
٨٣٢ ثُمَّ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ حَصَلَا
٨٣٣ فَقَدْ تَوَاتَرَ وَلَيْسَ لِعَدَدِ
٨٣٤ فَالْحَالُ تَحْتَلِفُ فِيمَا يَفْعُ
٨٣٥ وَبَعْضُ مَا اخْتَفَتْ بِهِ الْقَرَائِنُ
٨٣٦ أَمَّا الَّذِي يُعْقَلُ فَالْإِخْبَارُ لَا
٨٣٧ فَالْعَقْلُ كَانَ قَبْلَ الْإِخْبَارِ بِمَا
٨٣٨ وَالنَّظَرِيُّ لَيْسَ فِيهِ الْعَلْطُ
٨٣٩ وَالْمُتَوَاتِرُ كَبَعْدَادَ وَجَا
٨٤٠ وَالْحُجَّةُ الثَّانِيَةُ الْخَطَابَةُ
٨٤١ وَالْغَرَضُ الَّذِي يُرَامُ بِالْخَطَا
٨٤٢ تَرْغِيبُ مَنْ قَدْ حُوْطِبُوا فِيمَا يَسُرُّ
٨٤٣ وَهِيَ أَنْفَعُ مِنَ الْبُرْهَانِ
٨٤٤ وَالرَّسْمُ أَنْفَعُ مِنَ الْحَدِّ لِمَا
٨٤٥ وَالظَّنُّ أَصْلُ أَكْثَرِ الْإِقْدَامِ
٨٤٦ فَيَتَعَلَّمُ الْفَتَى لِيَنْجَحَا
٨٤٧ فَإِنْ تَقُلْ هَلْ نَيْلُ مَا تَرُومُ
٨٤٨ قَالَ أُمُورَ ذِي الْحَيَاةِ كُلِّهَا
٨٤٩ وَلَمْ يَصُدَّ عَدَمُ الْجَزْمِ بِهَا
٨٥٠ فَجُلُّ هَذَا الْحَلْقِ لِلظَّنِّ اتَّبَعَ
٨٥١ وَهِيَ تُؤَلَّفُ مِنَ الْمَظْنُونَةِ

تُحْرَقُ مِنْ ذَوِي الْحِجَا يُمَارَا
إِنْ لِلْعَوَائِدِ الْإِلَهَ حَرَقَا
جَزْمًا بِهِ لِلنَّاطِرِينَ النُّجَبَا
الْأَمْرِ الْمُجَرَّبِ فَهُوَ حِدْسِ
قَدْ اسْتَفَادَ نُورُهُ الَّذِي بِهِرَ
لَيْسَ كَشَكْلِهِ إِذَا مَا بَعْدَا
بِهِ وَجَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ آخِرُ
جَزْمٍ بِهِ لِمَنْ إِلَيْهِ نُقِلَا
مَنْ بِهِ يَحْضُلُ هَذَا الْجَزْمُ حَدُّ
أَوْ مَنْ بِهِ يُحْبِرُ أَوْ مَنْ يَسْمَعُ
بِهِ الَّذِي سَمِعَهُ قَدْ يُوقِنُ
يَكُونُ لِلْجَزْمِ بِهِ مُحْصِيًا
قَبْلَ الصَّرُورِيَّاتِ عُدَّ جَا زِمَا
يُؤْمِنُ إِنْ نُقِلَ عَمَّنْ فَرَطُوا
لِمُوسَى وَلِلَّذِي مَجِيءُ ذِينَ جَا
وَهِيَ أَيْضًا حُجَّةٌ عَمَلِيَّةٌ
بَةِ يَفْتَحُ الْحَا فَكَسْرُهَا خَطَا
نَفْعًا وَتَنْفِيرِهِمْ مِمَّا يَضُرُّ
لِكَثْرَةِ الْمُصُورِ فِي الْأَذْهَانِ
مِنْ عُسْرِ الْإِدْرَاكِ الْأَنْتَمِ عُلِمَا
مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ أَوْ الْإِحْجَامِ
وَيَرْكَبُ الْبِحَارَ كَيْمَا يَرْبَحَا
مَظْنُونُ أَوْ أَمْرٌ بِهِ مَجْرُومُ
مَظْنُونَةٌ فِيمَا يَرَى دُورًا نَهَى
أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ عَنْ طَلِبِهَا
مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بِالْخَطَابَةِ انْتَفَعَ
مِنَ الْقَضَايَا أَوْ مِنَ الْمَقْبُولَةِ

رُجِحَ فَهُوَ مِنْ قَضَايَا الظَّنِّ
 فِي اللَّيْلِ لَصُّ لَيْسَ ذَا صَلَاحِ
 ظَاهِرَةٌ لِلنَّاسِ أَوْ خَفِيَّةٌ
 فَالسَّامِعُونَ يَقْبَلُونَ مَا يَقُولُ
 وَاللَّاحِقِينَ وَالْعَبَادِ الْمُتَّقِينَ
 مِنْ حُجَجِ الْأَحْكَامِ لِلْعَقْلِ انْتَمَى
 إِلِزَامُ ذِي النَّزَاعِ إِنْ هُوَ اسْتَدَلَّ
 أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْرَاضِ
 عَنْ فَهْمِ بُرْهَانٍ لَهُ يُحَرَّرُ
 وَمَا الْمُنَازِعُ لَهُ لَمْ يُنْكَرِ
 إِنَّ عَلِيًّا خَيْرٌ أَصْحَابِ الرَّسُولِ
 ظُلْمًا فَجَازَ سَبُّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا
 وَفَضْلُهُ وَفَضْلُ غَيْرِهِ جَلِي
 فَيَنْبَغِي فِي ذَلِكَ الْاِقْتِدَا بِهِ
 فِي الْحُكْمِ مَا مِنَ الْقَضَايَا اشْتَهَرَ
 مَا مِنْهُ أَلْفَ إِذَا بُرْهَانًا
 وَفَرَعِ الْأَصْلِ بِصَحِيحِ النَّقْلِ
 وَصَلَهَا فَهُوَ بِالْمَدْحِ قَمَنْ
 عُدَّ مِنَ الْحُجَجِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
 أَوْ الْخَطَابَةِ بِلَا بُهْتَانٍ
 ثَبِيرٌ لِذَلِكَ لَا يُرَى وَلَا يُرَى لَنَا
 أَوْ اسْتَبَانَ كَذِبُ الْمُقَدِّمَاتِ
 مِثْلُ اسْمِ ذَاتِ شَوْهِ لَا جِسْمُهَا
 مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِذَاتِ شَوْهِ
 طُ بَعْضِ الْجُلُوسَا أَوْ انْقِبَاضِ الْجُلُوسَا
 بِالْفَتْحِ فَهِيَ لَيْسَتْ اسْمَ فَاعِلَاتِ
 وَالْحَمْرُ يَأْقُوْتُنَا السِّيَالَةَ

٨٥٢ فَكُلُّ قَوْلٍ صِدْقُهُ بِالذَّهْنِ
 ٨٥٣ كَقَوْلِنَا الدَّائِرُ بِالسَّلَاحِ
 ٨٥٤ وَكُلُّ شَخْصٍ كَانَ ذَا مَرْيَةِ
 ٨٥٥ أَلْبَسَهُ اللَّهُ بِهَا ثُوبَ الْقُبُولِ
 ٨٥٦ كَالْعُلَمَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ السَّابِقِينَ
 ٨٥٧ وَحُجَّةُ الْجَدَلِ ثَالِثَةٌ مَا
 ٨٥٨ وَالْعَرَضُ الَّذِي يُرَامُ بِالْجَدَلِ
 ٨٥٩ أَوْ دَفْعُهُ إِمَّا لِإِلَاعِزِاضِ
 ٨٦٠ كَمِثْلِ إِفْنَاعِ ضَعِيفٍ يَقْضُرُ
 ٨٦١ وَهُوَ يُؤَلَّفُ مِنَ الْمُشْتَهَرِ
 ٨٦٢ وَذَلِكَ قَوْلُنَا لِشَيْعِيٍّ يَقُولُ
 ٨٦٣ لَكِنَّهُمْ لِعَيْرِهِ قَدْ قَدَّمُوا
 ٨٦٤ أَنْتَ تَقُولُ خَيْرُ الْأَصْحَابِ عَلِي
 ٨٦٥ وَهُوَ قَدْ أَثْنَى عَلَى أَصْحَابِهِ
 ٨٦٦ وَمُقْتَضَى الشَّرْعِ إِذَا مَا اعْتَبَرَ
 ٨٦٧ كَانَ يَقِينِيًّا بِذَا فَكَانَا
 ٨٦٨ فَالشَّرْعُ صَحَّ أَصْلُهُ بِالْعَقْلِ
 ٨٦٩ كَأَنْتَ وَاصِلٌ لِلْأَرْحَامِ وَمَنْ
 ٨٧٠ وَالشَّعْرُ لَيْسَ حُجَّةً وَإِنَّمَا
 ٨٧١ إِذْ هُوَ فِي التَّأْتِيرِ كَالْبُرْهَانِ
 ٨٧٢ بَلْ رُبَّمَا يُرَى لَهُ فِي النَّفْسِ تَا
 ٨٧٣ كَانَتْ مُقَدِّمَاتُهُ مُسَلَّمَاتِ
 ٨٧٤ فَخَاطِبُ الْخَوْدِ الَّتِي يُرَى اسْمُهَا
 ٨٧٥ يَنْفِرُ مِنْهَا إِنْ بِهَا تَشَبَّهُ
 ٨٧٦ وَالْعَرَضُ الْمَقْضُودُ بِالشَّعْرِ انْبِسَا
 ٨٧٧ وَهُوَ يُؤَلَّفُ مِنَ الْمُخَيَّلَاتِ
 ٨٧٨ كَالشَّهْدِ خَلَطَ قَدَقْتَهُ النَّحْلَةَ

٨٧٩ وَالْوَزْنَ وَالتَّلْحِينُ وَالتَّعْبِيرُ مِمَّا بِهِ يَحْتَلِفُ التَّأْثِيرُ
٨٨٠ لَكِنَّ كُلَّ ذَاكَ غَيْرُ مُشْتَرَطٍ فِي كَوْنِهِ شِعْرًا لَدَى مَنْ قَدْ فَرَطَ

الكلام على الخلل الواقع في الحجج وكونه يقع في مادة القياس وصورته والتحذير

من الأغلاط التي تسمى إبهام العكس

- ٨٨١ وَحَلَّلَ الْحُجَّةَ إِمَّا أَنْ يَجِي
٨٨٢ فَبَعْضُ بَعْضٍ شَرْطُ الْإِنْتِاجِ الَّذِي
٨٨٣ وَمِثْلُ ذَاكَ حَذْفُ بَعْضِ الْوَسَطِ
٨٨٤ كَأَنَّتَ زَاعِمٌ لِإِيْمَانٍ وَكُلُّ
٨٨٥ فَالْوَسَطُ الصَّحِيحُ هُوَ صَادِقُ
٨٨٦ وَزَاعِمُ الْإِيْمَانِ لَوْ فِي الْكُبْرَى
٨٨٧ وَتِلْكَ فِي أَلْفَاظِهَا طَوْرًا يُرَى
٨٨٨ فَالْحَلْلُ اللَّفْظِيُّ قَصْدُ الْمَعْنِيِّ
٨٨٩ أَوْ قَصْدُ مَا اللَّفْظُ لَهُ قَدْ وَضِعَا
٨٩٠ كَالْعَيْنِ إِنْ فُصِدَتْ النَّقْدِيَّةُ
٨٩١ وَالْأَسَدُ الَّذِي أُرِيدَتْ صُورَتُهُ
٨٩٢ وَحَلَّلَ الْمَعْنَى كَمِثْلِ جَعَلِ مَا
٨٩٣ كَأَنَّ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ كَالْمَا
٨٩٤ فَالشَّكُّ فِي الْكُبْرَى الَّتِي حُذِفَتْ
٨٩٥ فَقَدْ يَكُونُ جَاهِلًا لَا عَالِمًا
٨٩٦ وَمِنْهُ أَغْلَاطٌ لِبَعْضِ النَّاسِ
٨٩٧ كَالشَّهْدِ سَيِّالٍ عَلْتَهُ صُفْرَةٌ
٨٩٨ فَلَيْسَ مَجْزُومًا بِصَدَقِ الْكُبْرَى
٨٩٩ لَكِنَّ يَرَى الْإِنْسَانَ كُلَّ مَرَّةٍ
٩٠٠ فَيَتَوَهَّمُ لِذَاكَ الرَّائِي
٩٠١ وَمِثْلُ ذِي الْأَغْلَاطِ يُدْعَى إِلَيْهَا
٩٠٢ فَهِيَ تَسْبِقُ إِلَى الْأَفْهَامِ
٩٠٣ وَيَنْبَغِي لِلْوُدْعِيِّ الْعَاقِلِ
- مِنْ مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ لَمْ تُنْتِجِ
بُيِّنَ فِي الْأَشْكَالِ تَمَثُّلٌ لِذِي
فَإِنَّهُ مِنْ مُوَجِّبَاتِ الْعَلَطِ
صَادِقُ إِيْمَانٍ عَلَى الْحَيْرِ يَدُلُّ
الْإِيْمَانِ لَا زَاعِمُهُ الْمُنَافِقُ
وُضِعَ لَمْ تَصْدُقْ كَصَدَقِ الصُّغْرَى
حَلَّلَهَا وَفِي الْمَعَانِي آخَرًا
مِنْ ذِي اشْتِرَاكِ فَاثْبَتَهُ لِقَصْدِ دَيْنِ
بَعْدَ تَجَوُّزِ بِهِ قَدْ وَقَعَا
مِنْهَا وَبَعْدَ ذَلِكَ الْجَارِحَةُ
ثُمَّ أُرِيدَتْ بَعْدَ ذَا حَقِيقَتُهُ
قَدْ ظَنَّ مِثْلَ مَا بِهِ قَدْ جُزِمَا
أَهْلُ الْعُلُومِ فَهُوَ فِي الْعِلْمِ إِمَامٌ
مِنْهُ أَتَى حَلَّلَهَا لِلْحُجَّةِ
مَنْ بِكَلَامِ الْعُلَمَاءِ تَكَلَّمَ
فِي جَعَلِ حُكْمِ النَّوعِ لِلْأَجْنَاسِ
وَكُلُّ سَيِّالٍ كَذَاكَ مِرَّتُهُ
وَالْقَصْدُ بِالْمِرَّةِ خِلْطُ الصَّفْرَا
سَيِّالَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِصُفْرَةٍ
مَا فِيهِ الْأَمْرَانِ مِنَ الصَّفْرَاءِ
مُ الْعَكْسِ فَاحْذَرِ الْوُقُوعَ فِيهَا
وَالنَّفْسُ تَنْقَادُ إِلَى الْأَوْهَامِ
أَنْ يَتَخَلَّى عَنْ خِلَالِ الْجَاهِلِ

- ٩٠٤ فَلَا يِعَافُ عَسَلًا أَتَى فِي
٩٠٥ فَالِدَّم طَوْرًا فِي المَحَاجِمِ يُرَى
٩٠٦ وَلَكِنْ اسْتَفْذَاهُ لِصِفَةِ
٩٠٧ وَهِيَ لِلْعَسَلِ لَيْسَتْ تَحْصُلُ
٩٠٨ فَلَا تَرُدُّ الحَقَّ إِنْ لَكَ بَدَا
٩٠٩ فَالعَقْلُ لَيْسَ يَفْتَضِي أَنْ يُنْكَرَا
٩١٠ أَوْ يَقْبَلِ البَاطِلَ إِنْ لَهُ ذَكَرُ
٩١١ هَذَا وَهَذَا العِلْمُ يُدْعَى بِالْمِيهِ
٩١٢ وَلَهُمْ مُؤَلَّفَاتٌ فِيهِ
٩١٣ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ النِّعَمِ
٩١٤ صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى خَيْرِ الأَنْبِيَاءِ
- مِحْجَمَةِ الحَجَّامِ وَهُوَ صَافٍ
وَهُوَ بِإِلَّا شَكِّ يُرَى مُسْتَفْذَرًا
لِذَاتِهِ تَرْجِعُ لِأَلِ المِحْجَمَةِ
إِنْ فِي المَحَاجِمِ أَتَى ذَا العَسَلِ
عِنْدَ ذَوِي الضَّلَالِ أَوْ ذَوِي الهُدَى
حَقُّ لَهُ ذُو بَاطِلٍ قَدْ ذُكِرَا
ذُو الحَقِّ وَالبُطْلَانُ فِيهِ قَدْ ظَهَرَ
— زَانِ لَدَى أَعْلَامِ أَهْلِ العِلْمِ
وَالْمُبْتَدِي أَوْجَزُهَا يَكْفِيهِ
مَا حَصَّ مِنْهُنَّ وَمَا مِنْهُنَّ عَمَّ
وَالِهِ خَيْرِ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ